الدستور aldostoor

غير مخصص للبيع

جريدة برلمانية يومية

تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي

رئيس التحرير
علام علي الكندري

الأحد
13 جمادى الأولى 1437
21 فبراير 2016
العدد 786

الأمير يهنئ بنجاح العملية الانتخابية

هنأ سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد المواطنين والمواطنات بنجاح العملية الانتخابية التكميلية في الدائرة الثالثة مشيدا بالدور الكبير الذي قام به رجال القضاء والداخلية والاعلام وكافة الجهات المعنية في الاعداد المتميز والترتيبات الرفيعة لها وبالتعاون الكبير بين المرشحين والناخبين والتعامل الراقي لرجال الامن مما اسهم في انجاحها وسهل عملية الاقتراع للمواطنين ويسر وشفافية وعكس الوجه الحضاري للوطن العزيز وابراز هذا العرس الديمقراطي بهذه الصورة المشرفة.

أكد ضرورة حفظ رفاه المواطن وأن مجلس الامة لن يهرب من مواجهة التحدي

الغانم: نحتاج إلى مشروع وطني لمعالجة الاختلالات الاقتصادية

لا للعلاج السياحي لكن يجب ألا يتم التفرد بالقرار

أكد رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ان مجلس الامة لن يهرب من مواجهة التحدي الاقتصادي وسينجح بإذن الله بمعالجته كما نجح بتحديات سابقة مؤكدا الحاجة إلى مشروع وطني لمعالجة الاختلالات الاقتصادية باليات وقرارات تحفظ رفاه المواطن خاصة ان استمرار الوضع على ما هو عليه سيتسبب بضرر بالغ للمواطن كما ذكرت سابقا لافتا إلى ان الطريق قد يكون طويلا لكنه غير مستحيل ولكن المهم اخراج مشروع بلد.

وقال الغانم في تصريح صحفي امس عقب ترؤسه اجتماع اللجنة المالية بحضور ممثلي الحكومة والمجلس الاعلى للتخطيط ان ما يتم القيام به الآن هو للحفاظ على مستقبل المواطن واموال الاجيال المقبلة ومستقبل الكويت والكويتيين.

ونوه الغانم الى انه سيكون اجتماعان احدهما يوم الثلاثاء المقبل في تمام العاشرة صباحا والاخر يوم الاحد المقبل لتقدم الحكومة مسودة أولية تحدد خارطة طريق تطبيق اصلاحات الاختلالات الاقتصادية لافتا الى ان اجتماع الثلاثاء سيكون للحديث عن الدعوم وبعض الجزئيات.

وتمنى الغانم على الحكومة مراجعة قرارها بشأن تخفيض مستحقات العلاج بالخارج بما لايؤثر على مستحقيه الفعليين مؤكدا انه مع ايقاف الهدر في اي قطاع من القطاعات ومع تقليل الهدر بالعلاج بالخارج والمتمثل بالعلاج السياحي من خلال وضع الضوابط السليمة المانعة له والمحافظة على المستحق.

ومن جهتهم قال عدد من النواب ان الحكومة لم تقدم شيئا خلال اجتماع أمس مؤكدين ان رؤيتها لم تكن واضحة وأشاروا إلى ان الدراسة التي قدمتها الحكومة في اجتماع اللجنة المالية مهلهلة وغير واضحة وليست دقيقة وتخالف الواقع وتبين لنا ان التبذير بالجانب الحكومي أكثر من المواطن.

تفاصيل (ص02-03)

الغانم خلال مشاركته في اجتماع اللجنة المالية بحضور الفريق الحكومي

برنامج تأهيلي لبرلمان الطالب اليوم

تنظم إدارة الإعلام بمجلس الأمة بالتعاون مع ادارة التدريب اليوم البرنامج التأهيلي لاعضاء برلمان الطالب الثالث والذي يتضمن ورشة تدريبية عن طريق عمل الجلسة في ضوء احكام اللائحة والدستور وذلك في قاعة عبدالله السالم ويحاضر فيها مدير الادارة القانونية بالمجلس عبدالله العنزي. كما يتضمن البرنامج انتخاب اعضاء مكتب المجلس واللجنة التعليمية ويختتم باجتماع اعضاء اللجنة التعليمية من برلمان الطالب مع رئيس اللجنة التعليمية النائب د. عودة الرويعي.

المعيوف: خصخصة الرياضة قبل فض الانعقاد الحالي

أكد رئيس لجنة الشباب والرياضة البرلمانية النائب عبدالله المعيوف أن دور الانعقاد الحالي لمجلس الأمة لن ينتهي قبل إقرار قانون خصخصة الرياضة مبينا أنه قانون مهم جدا لتطوير الرياضة في الكويت.

وأوضح ان لجنة الشباب والرياضة تنتظر حاليا دراسة هيئة الرياضة حول الخصخصة وبعدها سنعد تقريرنا النهائي لرفعه الى مجلس الأمة لإقراره في الدور الحالي مؤكدا أن القانون سيغير البيئة الرياضية نحو الأفضل.

الخميس يفوز بتكميلية الثالثة والكندري يحل ثانيا

أسفرت نتائج الانتخابات التكميلية في الدائرة الثالثة لمجلس الأمة عن فوز المرشح علي الخميس بها، حيث حصل على 7127 صوتا، فيما حل المرشح عبدالله الكندري ثانيا بـ 4685 صوتا.

وبلغت نسبة المشاركة حسب احصاءات غير رسمية 32.5 % من اجمالي عدد الناخبين الذين يقدر عددهم بـ 81218 ناخبا منهم 37278 من الذكور و43940 من الإناث والذين تنافس على تمثيلهم 34 مرشحا بينهم مرشحتان على اصوات الدائرة.

وجرت الانتخابات التكميلية في 20 مدرسة من مدارس وزارة التربية تم تخصيص 10 منها للذكور و10 للاناث.

وقام نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد صباح امس بجولة تفقدية على مقار اللجان الانتخابية واطلع على كافة التسهيلات التي تم توفيرها من قبل وزارة الداخلية.

وأكد الخالد ان الوزارة تعمل بكل امكانتها لتوفير كافة الخدمات والتسهيلات للناخبين والناخبات موضحا انه تم تسخير كافة الإمكانيات البشرية والفنية لانجاح الانتخابات التكميلية.

فيما أكد وزير الاعلام الشيخ سلمان الحمود ان المواطن الكويتي يتمتع بمستوى عالي من الوعي الانتخابي مشيدا بنجاح العملية الديمقراطية والتعاون الكبير بين مرشحي وناخبي الدائرة الثالثة في اتمام العملية الانتخابية.

من جانبه، أكد وزير العدل يعقوب الصانع أن عملية اقتراع الناخبين للانتخابات التكميلية لمجلس الأمة عن الدائرة الثالثة تسير بكل سهولة ويسر وبدأت اللجان الانتخابية في استقبال الناخبين منذ الصباح الباكر.

تفاصيل (ص06-08)

داخل العدد

اجتماعات اللجان في ديسمبر

- 11 لجنة دائمة عقدت 32 اجتماعا وأنجزت 38 تقريرا في ديسمبر

تفاصيل (ص09-14)

ترأس اجتماعا للجنة المالية لبحث الوضع الاقتصادي بحضور عدد من النواب والوزراء والمسؤولين

الغانم: مجلس الأمة لن يهرب من مواجهة

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مترئسا اجتماعا للجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية

ترأس رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم اجتماعا للجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية أمس بحضور عدد من النواب والوزراء والمسؤولين في جهات مختلفة في الدولة.

واستكمل الاجتماع مناقشة عدد من المواضيع المتعلقة بالوضع الاقتصادي وسبل معالجة العجز في الميزانية العامة للدولة في ظل استمرار انخفاض أسعار النفط واستيضاح رؤية الحكومة بشأن هذا الملف.

وحضر الاجتماع رئيس وأعضاء اللجنة المالية وعدد من النواب إضافة الى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح ووزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د. علي العمير ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح ووزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر أبل ووزير التجارة والصناعة د يوسف العلي.

كما حضر الاجتماع وزير المالية ومحافظ بنك الكويت المركزي السابق الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح ورئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ناصر الروضان ورئيس الجهاز الفني للمجلس الاعلى للتخصيص الشيخ فهد سالم الصباح وعضو اللجنة الاقتصادية في المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية أحمد باقر.

وحضر الاجتماع كذلك الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية د. خالد مهدي ووكيل وزارة المالية خليفة حمادة والوكيل المساعد لشؤون الميزانية العامة في وزارة المالية صالح الصرعاوي ووكيل وزارة المالية المساعد لشؤون الحسابات العامة عبدالغفار العوضي.

كما حضر الاجتماع عضو المجلس الاعلى للتخصيص د. صلاح المزيدي والوكيل المساعد للرقابة على الوزارات والإدارات الحكومية والوكيل المساعد للرقابة المسبقة وتقنية المعلومات بالإنابة في ديوان المحاسبة سليمان البصيري ومدير المكتب الفني في هيئة مشروعات الشراكة بين القطاع العام والخاص فضيلة الحسن وعدد من الشخصيات المختصة والمستشارين.

وأكد رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ان مجلس الامة لن يهرب من مواجهة التحدي الاقتصادي وسينجح بإذن الله بمعالجته كما نجح بتحديات سابقة مؤكدا حاجتنا لمشروع وطني لمعالجة الاختلالات الاقتصادية بآليات وقرارات تحفظ رفاه المواطن مشيرا الى ان استمرار الوضع على ما هو عليه سيتسبب بضرر بالغ للمواطن به كما ذكرت سابقا.

وقال الغانم في تصريح صحفي عقب يوم امس عقب الاجتماع بممثلي الحكومة والمجلس الاعلى للتخطيط ان الاجتماع كان مثمرا وصريحا وايجابيا وفيه تحمل مسؤولية من كافة الاطراف سواء النواب او الحكومة او المجلس الاعلى للتخطيط شاكرا بالوقت ذاته محافظ البنك المركزي السابق على حضوره وابداء رأيه.

واوضح الغانم ان الحكومة استعرضت العديد من الامور واستمعت الى وجهات نظر النواب الذين اكدوا ان القضية ليست قضية معالجة دعوما وانما معالجة إختلالات اقتصادية وهي قضية مكررة منذ عقود ويجب ان تنتهي الى واقع عملي ملموس يحسه المواطن وبما يحافظ عليه.

وتابع الغانم: يجب اصلاح الوضع الاقتصادي بآليات وقرارات تحفظ رفاه المواطن فاستمرار الوضع على ما هو عليه بالتأكيد سيسبب ضررا بالغا للمواطن مما ذكرت في وقت سابق مشيرا الى ان ما يتم القيام به الان هو للحفاظ على مستقبل المواطن واموال الاجيال المقبلة ومستقبل الكويت والكويتيين .

ونوه الغانم الى انه سيكون هناك اجتماعان احدهما يوم الثلاثاء المقبل في تمام العاشرة صباحا والآخر يوم الاحد المقبل لتقدم الحكومة مسودة أولية تحدد خارطة طريق تطبيق اصلاحات الاختلالات الاقتصادية لافتا الى ان اجتماع الثلاثاء سيكون للحديث عن الدعوم وبعض الجزئيات.

واضاف الغانم اكدنا للحكومة ان اصلاح الاختلال الاقتصادية لا يتم بالنظر لجزئية بعينها وانما عبر النظر للايرادات بشكل والمصاريف بشكل شامل وترتيب القرارات والاجراءات التي لاتؤثر على رفاهية ودخل المواطن وفي ذات الوقت تصلح خلل الموازنة.

وزارد الغانم: لن نهرب من الملف الاقتصادي وقادرون على مواجهة هذا التحدي وسننجح به باذن الله كما نجحنا في تحديات اخرى مؤكدا ان هناك رؤى وقرارات اصلاحية كثيرة يجب تطبيقها وهناك إجراءات اخرى يجب ان تتخذ لتنويع موارد الدخل.

ودعا الغانم للخروج بمشروع وطني لاصلاح الاختلالات الاقتصادية سواء عبر بعض التشريعات او القرارات التنفيذية ويجب ان يقدم بشكل متوازن ودقيق وعملي فالطريق قد تكون طويلة لكنه غير مستحيل .

ونوه الغانم بالرد على سؤال حول وجود تصورات نيابية قد تقدم بشأن معالجة الاختلالات الاقتصادية قائلا: لايعنينا من يسبق الاخر سواء قدم النواب الرؤى او الحكومة المهم اخراج مشروع بلد.

ومن جهة أخرى تمنى الغانم على الحكومة مراجعة قرارها بشأن تخفيض مستحقات العلاج بالخارج بما لايؤثر على مستحقيه الفعليين مؤكدا انه مع ايقاف الهدر في اي قطاع من القطاعات ومع تقليل الهدر بالعلاج بالخارج والمتمثل بالعلاج السياحي من خلال وضع الضوابط السليمة المانعة له والمحافظة على المستحق .

الترهل الحكومي

ومن جهته قال مراقب مجلس الامة عبد الله التميمي ان الحكومة لم تقدم شيئا خلال اجتماع أمس مؤكدا ان رؤيتها لم تكن واضحة .

واضاف: لا يمكن ان يكون هناك اصلاح مالي واقتصادي في ظل الترهل الحكومي والفساد المستشري موضحا ان الحكومة تستعين بمكاتب استشارية وان رؤيتها تواجهها عقوبات لافتا إلى ان الحكومة اثناء الاجتماع حدث لديها ارتباك بعد ان قدمت للنواب ان الاستهلاك السكني الخاص للكهرباء 60 % ولكن بعد مناقشتهم تبين ان السكن التجاري 40 % بينما السكن الخاص الحكومي 20 % وهذا ما جعل الحكومة تعمد الى لملمة اوراقها وتنهي الاجتماع مؤكدا ان هناك اجتماعات مقبلة يومي الاحد والثلاثاء المقبلين.

دراسة مهلهلة

وبدوره اكد النائب د.عبدالرحمن الجيران ان الدراسة التي قدمتها الحكومة في اجتماع اللجنة المالية مهلهلة وغير واضحة وليست دقيقة وتخالف الواقع وتبين لنا ان التبذير بالجانب الحكومي أكثر من المواطن.

ودعا الجيران رئيس المجلس مرزوق الغانم قبل اعتماد اي مشروع اصلاحي ان نبحث الأسباب التي حالت دون تنفيذ وثائق الإصلاح السابقة وان نقدمها كمشروع وطني للإصلاح حتى لا تكون وثيقتنا حبرا على ورق .

التتمة ص03

القضية ليست قضية معالجة دعوم وإنما الاختلالات الاقتصادية

نحن بحاجة إلى مشروع وطني لمعالجة الاختلالات الاقتصادية بآليات تحفظ رفاه المواطن

ما يتم القيام به الآن هو للحفاظ على مستقبل المواطن وأموال الأجيال المقبلة

نحن مع تقليل الهدر بالعلاج بالخارج والمتمثل في العلاج السياحي

رئيس مجلس الامة يستقبل رئيس المجلس الأعلى للقضاء

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم في مكتبه الخميس الماضي رئيس المجلس الاعلى للقضاء المستشار يوسف المطاوعة.

من جهة أخرى بعث الغانم ببرقية تعزية الى رئيس البرلمان التركي اسماعيل كهرمان اعرب فيها عن خالص التعازي وصادق المواساة في ضحايا الهجوم الارهابي الذي استهدف عربات جنود بالعاصمة أنقرة وأسفر عن سقوط 18 قتيلا وعشرات المصابين.

وقال الغانم في البرقية «ان هذا العمل الاجرامي الجبان هو محل ادانتنا الشديدة ونؤكد لكم تضامننا الكامل مع الشعب التركي الشقيق».

وجدد الغانم تأكيده الحاجة الماسة الى تعزيز التعاون الاقليمي والدولي من اجل مكافحة ظاهرة الارهاب المتصاعدة.

كما بعث رئيس مجلس الأمة ببرقية تهنئة الى رئيس المجلس الوطني في جمهورية جامبيا عبدولي بوجانغ بمناسبة العيد الوطني لبلده.

التحدي الاقتصادي وسينجح بمعالجته

حوار بين الغانم والوزير أنس الصالح على هامش الاجتماع

النواب دشتي والعوضي وطنا والجبري ولاري خلال الاجتماع

تتمة المنشور ص02

تطمينات حكومية

ومن جانب آخر أعلن النائب عسكر العنزي عن تقديم طلب نيابي لوقف تنفيذ قرار تخفيض مخصصات العلاج في الخارج مشيرا إلي أن هذا الطلب طرح في الاجتماع الحكومي النيابي الذي عقد أمس في اللجنة المالية البرلمانية بشأن معالجة الوضع الاقتصادي .

وقال عسكر عقب خروجه من الاجتماع:حصلنا على تطمينات حكومية لإيقاف تنفيذ قرار تخفيض مخصصات المرضى المبتعثين في الخارج إذ أكدت الحكومة إرجاء تنفيذ القرار لمزيد من الدراسة .

وأضاف: نحن على ثقة في حرص سمو رئيس مجلس الوزراء على عدم المساس بحقوق المواطنين بشأن الرعاية الصحية مؤكدا أن الحكومة لن تتفرد في القرار وسيكون الموضوع محل تقييم ودراسة قبل التنفيذ للوصول إلى صيغة لا يكون فيها ضرر على المواطنين.

وأشار إلى أن خطة الحكومة بشأن ترشيد الدعوم لن تكون على حساب المواطن وهو الأساس الذي تم توافق مجلس الأمة والحكومة عليه في اجتماع الامس لافتا الى أن الجانب النيابي قدم ملاحظاتة التي تعهد الوزراء بالأخذ بها.

مكاشفة المواطنين

وفي السياق نفسه كشف مقرر اللجنة المالية البرلمانية محمد الجبري ان الحكومة مطالبة بمكاشفة المواطنين ووضعهم بالصورة الحقيقية للاوضاع الاقتصادية الحالية.

وقال الجبري في تصريح صحفي عقب الاجتماع انتهينا من اجتماع اللجنة الاقتصادية بحضور رئيس المجلس ووزير المالية واستمعنا لشرح حكومي عن العجز.

واضاف الجبري: يجب ان نقف وقفة جادة امام الوضع الاقتصادي وعلينا مخاطبة المواطنين بكل مصداقيه بعد وصول العجز الى 12 مليار دينار.

وقال الجبري : على الحكومة ان تبدأ بنفسها وغير مقتنعين بما طرحته الحكومة والوضع الاقتصادي سيئ والحكومة مطالبة بعدم تخويف المواطنين.

وأضاف: اي رؤية حكومية للاصلاح يجب الا يكون محورها المساس بالمواطن مشيرا الى اننا لانريد حلولا حكومية ترقيعية وقتية ومستمرون في الاجتماعات والمواطن شريك.

وأردف: نحتاج فزعة وطنية من المجلس والحكومة والشعب من اجل تلافي المرحلة الحالية والابتعاد عما لايحمد عقباه فيما يتعلق في تنامي العجز في ظل الاوضاع الاقتصادية الحالية .

خطة سابقة

وبدوره قال النائب أحمد القضيبي ان خطة الحكومة التي استعرضتها في اجتماع اللجنة المالية البرلمانية أمس ليست سوى خطة سابقة أقرها المجلس ضمن الخطة الخمسية في فبراير 2015 مشيرا الى أن الجانب الحكومي لم يأت بجديد بل أدان نفسه بالخطة التي قدمها للمجلس لمواجهة أزمة تراجع ايرادات الدولة.

وبين القضيبي في تصريح صحفي ان الحكومة كان تحت يدها موافقة المجلس على الخطة الخمسية والتي تضمنت دراسة عن الاختلالات في الايرادات والدعوم وترشيد الانفاق الحكومي وتم التصويت عليها إلا أنها لم تحرك ساكنا منذ سنة ولو تحركت بجدية منذ ذلك الحين لما وصلنا الى ما وصلت اليه الأمور اليوم مؤكدا أن الحكومة ليست أهلا لإدارة أزمة تراجع الايرادات النفطية.

وأضاف ان قانون الخطة الخمسية شمل تقييم الأداء الحكومي من الوزير الى المدير وتقديم تقارير دورية عن نسب الإنجاز إلا أننا لم نر أي محاسبة لوزير أو مدير ولم نطلع على تقرير بل أن كل المؤشرات تؤكد تراجع أداء الوزراء والمدراء وخطة التنمية مشيرا الى أن هذا أبلغ دليل على فشل الجهاز الحكومي إداريا واقتصاديا في اصلاح الوضع الاقتصادي.

وبين ان من أمثلة فشل الجهاز الحكومي في جذب الاستثمارات وتعطيلها ما يحدث مع شركة VIVA للاتصالات التي تعاني من الحصول على أرض لبناء مقرها الرئيسي اسوة ببقية الشركات لافتا الى أن القانون يكفل لها ذلك الا ان الجهاز الاداري حبس الطلب في الأدراج لسنوات ولا يزال كذلك لافتا الى ان الشركة صدرت بقانون من رحم مجلس الأمة ومثلت اضافة لقطاع الاتصالات ونجحت في توظيف العمالة الوطنية الا انها تعاني من ضعف الجهاز الاداري الحكومي.

وبين القضيبي ان هناك العديد من الأمثلة الاقتصادية الأخرى التي يقف فيها الجهاز الاداري الحكومي عائقا لها مطالبا الحكومة بتضمين الاصلاح الاداري الى جانب الاقتصادي ان كانت فعلا تريد تجاوز أزمة تراجع أسعار النفط وأثره على ايرادات الدولة.

محافظ البنك المركزي السابق الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح مشاركا في الاجتماع

الاصلاح الاقتصادي

ومن جانبه اوضح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح ان الاجتماع الذي عقد في لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية امس كان اجتماعا شموليا وركز على الإجراءات التي تساهم في إصلاح المسار الاقتصادي.

وأضاف الوزير الصالح في تصريح صحافي عقب انتهاء الاجتماع ان الورقة التي قدمتها الحكومة في اللجنة تنقسم إلى 6 محاور إضافة إلى تقرير مقدم من قبل المستشار العالمي لدراسة بند الدعوم وتحديدا الكهرباء.

وبين انه تم الاتفاق على عقد اجتماع اخر يوم الثلاثاء المقبل سيحضره فريق كامل من قبل وزارة الكهرباء والماء للرد على أسئلة النواب مؤكدا أن اجتماع يوم الأحد القادم سنقدم فيه كل الرؤيا الاجرائية الشمولية على المدى القصير وسيتم عرضها وبحثها مع مجلس الأمة.

واشار الى ان الاجتماع كان مثمرا ولمست تفهما من النواب مبينا أن الاصلاح الاقتصادي الشامل له كلفه وأن تكلفة تأجيله ستكون أكبر في المستقبل. واكد تعاون الحكومة والمجلس في إصلاح الوضع الاقتصادي وما ينفع العباد والبلاد.

وبسؤاله عن رفع الرسوم على الكهرباء قال إنه لا خلاف حول العرض الذي قدمته وهو عبارة عن اجراءات في مسار الاصلاح الاقتصادي والذي اعتمد على تفعيل دور القطاع الخاص وترشيد الإنفاق الحكومي و تنفيذ مشاريع فعليه في عامي 2016 / 2017 موضحا أن استفسارات النواب المتعلقه بالدعومات فاتفقنا على عقد اجتماع الثلاثاء المقبل مع فريق وزارة الكهرباء لتبيان التفاصيل الدقيقة والمعلومات الإحصائية خاصة مع التوسع العمراني الذي يحتاج إلى بنى تحتية.

عسكر: تطمينات حكومية لإيقاف قرار تخفيض مخصصات العلاج بالخارج

الجبري: أي إصلاح يجب ألا يكون محوره المساس بالمواطن

التميمي: الحكومة لم تقدم شيئا ورؤيتها لم تكن واضحة

الجيران: التبذير في الجانب الحكومي أكثر من المواطن

الصالح: تكلفة تأجيل الإصلاح الاقتصادي ستكون أكبر في المستقبل

أكدوا أن معالجة أي خلاف بالحكمة وتعاون السلطتين بعيدا عن التصعيد

نواب: متفائلون بإعادة النظر في قرار خفض مخصصات العلاج بالخارج

عبر عدد من النواب عن تفاؤلهم باستجابة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك لاعادة النظر في قرار تخفيض مخصصات العلاج بالخارج للمواطنين مؤكدين أن معالجة أي خلاف بالحكمة والتعاون والتنسيق المشترك بين السلطتين بعيدا عن التصعيد.

وقالوا من حق النواب اتخاذ ما يرونه مناسبا من اجراءات ومنها استجواب المسؤول عن إصدار هذا القرار سواء كان رئيس الوزراء أم وزير الصحة أم غيره مشيرين إلى أن قرارا في تغيير السياسية الصحية في البلاد يجب ان يتم بالتوافق مع مجلس الامة.

وناشد نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك إعادة النظر بقرار تخفيض مخصصات العلاج بالخارج للمواطنين.

وأكد الخرينج ان هذا القرار قد أصاب المرضى في الخارج بصدمة كبيرة ما زاد الألم والمعاناة النفسية والاجتماعية إضافة إلى معاناتهم الصحية متسببا بزيادة الالتزامات المالية عليهم.

وعبر الخرينج عن تفاؤله الكبير بحكمة سمو رئيس الوزراء وتقديره الحكيم تجاه هذه القضية الإنسانية للمواطنين الكويتيين معبرا عن ثقته الكبيرة في معالجة هذا الامر بحسن التعاون والتنسيق بين سمو رئيس الوزراء ورئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وبتعاون وتفاهم أعضاء السلطتين التنفيذية والتشريعية لما فيه الخير ولخدمة المواطنين وخاصة في مثل الحالات الإنسانية التي يمر بها إخواننا المواطنون المرضى من معاناة صحية ونفسية واجتماعية مؤكدا على حرص القيادة السياسية وعلى رأسهم حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد قائد العمل الانساني وهو خير من يقدر الظروف الصحية والنفسية والاجتماعية والإنسانية لأهله وسموه حفظه الله ورعاه حريص على المواطنين أينما كانوا والعمل على تذليل الصعوبات من أجل استكمال علاجهم.

واكد الخرينج ان للمواقف رجالا وللرجال مواقف وهذا ما نجده وما نلمسه في مواقف السلطتين برئيسيها وأعضاء السلطتين ومعالجة أي خلاف بالحكمة والتعاون والتنسيق المشترك بين السلطتين بعيدا عن التصعيد.

وختم الخرينج تصريحه بتفاؤله باستجابة مجلس الوزراء برئاسة سمو الشيخ جابر المبارك والإخوة الوزراء لطلب إخوانهم المواطنين المرضى في الخارج بإبقاء مصاريف العلاج كما هي تسهيلا لعلاجهم وتيسيرا لإقامتهم أثناء العلاج خارج البلاد.

تواصل المطالبات النيابية للحكومة بالتراجع عن قرار خفض مخصصات العلاج بالخارج

مفاجأة

ومن جهته أكد النائب د.عبدالحميد دشتي أن المفاجأة الحكومية المتمثلة بتخفيض مخصصات العلاج بالخارج لا توافق ما أكده سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك من الرغبة في التعاون مع المجلس وتلويحه بإجراءات عقابية بحق الوزير غير القادر على العمل أو تنفيذ السياسات الحكومية.

وأضاف دشتي في تصريح للصحافيين أن الطلب الذي تقدم به عشرة نواب بتخصيص ساعتين في جلسة الأول من مارس هو طلب مستحق من اجل الوقوف على كل ما يتعلق بقرار الحكومة المجحف.

وأوضح دشتي أنه رغم مفاجأة الحكومة إلا أننا سنتدرج في أدواتنا الدستورية ولذلك تقدمنا بطلب النقاش والمتوقع أن ينتهي بإحالته وملاحظات النواب إلى اللجنة الصحية البرلمانية التي سيناط بها تقديم تقرير الى المجلس بالتوافق مع الحكومة بشأن العلاج بالخارج.

وقال دشتي بعد أن يصلنا التقرير فإن من حق النواب اتخاذ ما يرونه مناسبا ومن ذلك استجواب المسؤول عن إصدار قرار تقنين مصروفات العلاج بالخارج سواء كان رئيس الحكومة أم وزير الصحة أم أي وزير آخر.

وأضاف دشتي أن أي تغيير في السياسة الصحية في البلاد يجب أن يكون بالتوافق مع المجلس مؤكدا ان اهمية العلاج بالخارج مرتبطة بتردي الخدمات الصحية في البلاد ونأمل أن يأتي يوم لا يرسل فيه كويتي الى العلاج بالخارج وذلك مرتبط بتطور القطاع الصحي.

مضيفا: اننا نعامل حكومة واحدة وينبغي على كل وزير أن يقدم لنا اجراءاته المستقبلية لتجاوز المرحلة الراهنة.

قرار مجحف

وبدوره وصف النائب خلف دميثير العنزي قرار خفض مصاريف العلاج في الخارج بالارتجالي والمجحف مؤكدا ان مجلس الامة يرفض هذا القرار وسيعمل على الغائه واعادة الامور الى نصابها الصحيح.

واضاف في تصريح الى الصحافيين ان من شأن مثل هذه القرارات المخيبة ان يؤثر في العلاقة بين مجلس الامة والحكومة ويحدث تباعدا لا نرغب في حدوثه خصوصا بعد سنوات من التعاون البناء والذي اثمر عن العديد من الانجازات.

واستغرب دميثير استعجال الحكومة باصدار مثل هذا القرار الذي بررته بالرغبة في ترشيد رغم ان السلطتين التشريعية والتنفيذية تناقشان ملف الوضع الاقتصادي وكيفية معالجة عجز الميزانية ولدينا اجتماع لهذا الغرض السبت (أمس) متسائلا لماذا اختارت الحكومة التفرد بقرار العلاج في الخارج ولم تؤجله لحين توافق السلطتين على اجراءات الاصلاح الاقتصادي؟

وقال: ما الكلفة التي ستجنيها الحكومة من تقليص مصاريف العلاج في الخارج؟ وما الفائدة المرجوة من هذا القرار؟ مؤكدا ان ما ستوفره الحكومة لن يحقق الاصلاح المنشود للوضع الاقتصادي في وقت سيتضرر فيه المواطن البسيط الذي اضطر الى العلاج خارج الكويت بسبب تردي الخدمات الصحية لدينا.

من جانب آخر اعلن دميثير تنازله عن الامتيازات المقدمة له كنائب كالسيارة والهاتف موضحا انه تنازله عن هذه الامتيازات يأتي دعما لتوجهات الدولة لخفض النفقات واصلاح الموازنة.

وعلى صعيد متصل أكد رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية النائب فيصل الشايع أن معالجة الهدر في ميزانية العلاج بالخارج ليس بتخفيض مخصصات المريض والغاء مخصصات مرافقه كما جاء في قرار مجلس الوزراء الأخير بل يكون ذلك من خلال ايقاف السياحة العلاجية التي تعد باب الهدر الحقيقي.

وقال الشايع في تصريح صحافي ان مخصصات المريض ومرافقه قبل صدور قرار مجلس الوزراء بتخفيضها كانت منطقية ومناسبة في ظل ما تشهده الدولة التي يتم ارسال المريض للعلاج بها من ارتفاع في الأسعار حتى جاء قرار مجلس الوزراء بتخفيض المخصصات والذي شمل الغاء مخصصات مرافقي المريض والذي اتخذته الحكومة بشكل غير مدروس مشيرا الى انه بذهاب الحكومة إلى مخصصات المريض فانها غضت الطرف عن مشكلة الهدر الحقيقية في العلاج بالخارج.

وأضاف الشايع: لو كانت الحكومة معتقدة بأن قرار تخفيض مخصصات العلاج بالخارج هو الحل لمعالجة الخلل فهي مخطئة مطالبها بإعادة النظر في الأعداد الكبيرة التي يتم ارسالها للعلاج وبحث اسباب قفز عدد المبتعثين كل عام عن العام الذي قبله والتي تعود بجانب الحالات التي يتم ارسالها بسبب التدخلات إلى عدم اتخاذ وزراء الصحة المتعاقبين على الوزارة الاجراءات الكفيلة بتطوير المنظومة الصحية في الكويت.

كما شدد الشايع على ضرورة تحديد الامراض المستعصية التي لايوجد علاج لها في الكويت وعدم تدخل أحد الاطراف في ارسال المرضى وتفويض هذا الامر للمختصين لاسيما أن الممارسات العملية على مدى سنوات عدة كشفت عن استغلال العلاج في الخارج بالتنفيع واعتقد انه حان وقت وقف هذا العبث مطالبا الحكومة في ختام تصريحه باعادة النظر في قرارها الخاص بتخفيض مخصصات المرضى والمرافقين

والالتفات الى الهدر الاكثر من خلال الاعداد الكبيرة المرسلة للعلاج وعلاجها متوافر بالكويت.

طلب نيابي لمناقشة العلاج بالخارج في الجلسة المقبلة

تقدم النواب عسكر العنزي ويوسف الزلزلة ومحمد الحويلة وعبدالله التميمي وفارس العتيبي وعبد الله العدواني وحمد الهرشاني وماضي الهاجري ومنصور الظفيري بطلب لتخصيص ساعتين في جلسة 1 مارس المقبل لمناقشة القرار الحكومي بخفض مخصصات العلاج بالخارج.

وقال موقعو الطلب انهم فوجئوا بقرار مجلس الوزراء بوقف صرف المخصصات المالية لمرافقي المرضى وتحديد المخصصات للمريض الموفد للعلاج بالخارج 50 دينارا فقط باليوم الواحد وذلك بحجة ترشيد الانفاق وتقليل ميزانية هذا الملف في الوقت الذي يبحث فيه المجلس التقرير الحكومي بشأن الاصلاحات الاقتصادية وتقنين الدعوم المقرر مناقشته باجتماع اللجنة المالية يوم السبت 20 الجاري لذا واستنادا للمادة 76 و84 من اللائحة الداخلية للمجلس فاننا نطالب بتخصيص ساعتين من جلسة المجلس المقرر عقدها يوم الثلاثاء الموافق 1مارس 2016 لمناقشة طلبنا هذا بعد ادراجه على جدول اعمال الجلسة واعطائه صيغة الاستعجال وذلك للوقوف على اسباب تفرد الحكومة بهذا القرار المجحف بحق المواطنين المرضى المستحقين العلاج بالخارج.

الخرينج والعوضي ينددان بتفجيرات أنقرة

ادان نائب رئيس مجلس الامة مبارك الخرينج التفجير الارهابي الجبان الذي وقع في العاصمة التركيه والذي راح ضحيته الابرياء من المواطنين الاتراك مابين قتيل وجريح ليس لهم ذنب او جريمة سوى انهم كانوا متواجدين في هذا الموقع يؤدون اعمالهم او من المارة.

واشار الخرينج إن الارهاب الاسود الجبان الذي يضرب المنطقة ويهدف الى اشاعة الفوضى والفتنة والكراهية بين ابناء الوطن الواحد وصب الزيت على النار الطائفية المشتعلة في المنطقة وضرب الاستقرار في دول الاقليم متخذا من حالة الفوضى واللاستقرار وانعدام سلطة الدولة في بعض بلدان المنطقة وبالاخص سوريا والعراق بيئة خصبة ومنطلقا له.

واعتبر الخرينج ان مايقوم به الارهابيون في اشاعة الكراهية وزيادة الاحتقان الطائفي وضرب الوحدة الوطنية ببلدان المنطقة والعمل على الفوضى داخلها وما تفجير انقرة الا واحد من هذه الافعال الجبانة.

وقال الخرينج ان الاحتقان الطائفي والعرقي الحالي في المنطقة ومن كل الاطراف لايخدم شعوب الاقليم ولا يعبر عن تعاونها بل تقوده اطراف متطرفة منحرفة التفكير دموية الوسيلة خارجة عن تعاليم الاسلام السمحة وقيم الولاء للوطن السمحة التي ترفض الارهاب والتدمير تحت اي ذريعة.

مبارك الخرينج

كامل العوضي

ونبه الخرينج أن الارهاب الاسود ليس له دين او مذهب او عرق وانما يعمل من اجل الخراب والدمار في دول العالم وبث الفوضى وعدم الاستقرار للدول مستغلا ضعاف النفوس والعوز المادي والجهل عند بعض الجماعات الانسانية المتطرفة والتي تتخذ الطائفية والعرقية شعارا لها.

وكرر الخرينج مطالبته بأن تكون هناك جدية وعمل مضن من اجل الحرب على الارهاب على مستوى العالم بحملة عالمية متكاملة منطلقة من معالجة الفكر الارهابي وتجفيف منابع الارهاب الماليه وتحديد البؤر الارهابية والعمل على محابهتها بكل الوسائل متمنيا لتركيا الصديقة الاستقرار والامان والازدهار.

ومن جهته ادان رئيس اللجنة الخارجية بمجلس الامة النائب كامل العوضي التفجير الارهابي الذي وقع مساء الاربعاء في انقرة وأدى الى وفاة اكثر من 28 شخصا واصابة مايزيد عن 61 شخصا على الاقل.

وقال العوضي في تصريح صحفي اننا نعزي دولة تركيا الصديقة حكومة وشعبا في هذا الحادث الاليم مؤكدا تضامن الكويت قيادة وشعبا مع دولة تركيا في مكافحة الارهاب الذي يهدد دولة بعينها وانما يمتد خطره ليشمل الجميع مشيرا إلى ان الكويت سبق أن مرت بتجارب مشابهة وجولات سابقة مع الارهاب الاسود ونقدر ما يشعر به الاخوة في تركيا من ألم نتيجة لهذا العمل الخسيس الذي لا يمت لدين او لأي قيم بصلة.

وشدد العوضي على ضرورة تكاتف الدول في مواجهة الارهاب مطالبا تنسيق جهود المجتمع الدولي بأكمله في مواجهته والعمل على تجفيف منابعه مؤكدا ان مكافحة الارهاب غير ممكنة بدون تعاون دولي مشترك يتسم بمعايير واضحة وذلك لانه لا يمكن مكافحة هذه الاعمال الاجرامية الا بتضافر جهود اممية.

واختتم العوضي تصريحه معزيا اسر الضحايا الذين طالتهم يد الغدر ومتمنيا الشفاء العاجل للمصابين واكد أن هذه الاعمال الاجرامية لا تزيد الدول الا اصرارا على مكافحة الارهاب واقتلاعه من جذروه بكل صوره.

أمانة المجلس احتفلت بالأعياد الوطنية

بحضور النائب احمد لاري والأمين العام لمجلس الامة علام الكندري اقام قطاع اللجان بالأمانة العامة احتفالية بمناسبة احتفالات دولة الكويت بالذكرى العاشرة لتولي صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه مقاليد الحكم وذكرى مرور 25 عاما على التحرير و55 عاما على الاستقلال وذلك في الساحة الخارجية لمبنى المجلس.

وقال النائب أحمد لاري في تصريح صحافي على هامش الاحتفالية ان مثل هذه الانشطة الاجتماعية التي تقام في اجواء طبيعية جميلة بعيدا عن روتين العمل تعبر ضرورية ومهمة ولها اثرها الطيب على العلاقات بين الموظفين الامر الذي ينعكس بصورة ايجابية على ادائهم وعطائهم في العمل.

كما أكد لاري دور هذه الانشطة في تعزيز الروح الوطنية متمنيا التوفيق والنجاح لجميع العاملين بالأمانة العامة لمجلس الامة ومزيد من التقدم والازدهار لوطننا الحبيب في ظل قيادة حضرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح وسمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد الجابر الصباح.

الكندري يقطع كيكة الاحتفال

من جهته أعرب الأمين العام لمجلس الأمة علام علي الكندري عن سعادته بتواجده مع العاملين بقطاع اللجان وبعض القطاعات الأخرى في هذه الاحتفالية التي أقيمت بمناسبة الأعياد الوطنية التي تعيشها البلاد مبينا أن أجواء العمل في مجلس الأمة تحتاج إلى مثل هذه المناسبات لإبعاد الموظفين عن ضغط العمل كما أنها فرصة لزيادة الروابط والأواصر بينهم خاصة أن النواحي الاجتماعية لا تقل أهمية عن النواحي الادارية والقانونية في أي مؤسسة.

وحضر الاحتفالية التي تخللها افطار جماعي للعاملين بالأمانة كل من الامين العام المساعد لقطاع اللجان نادية القطامي والأمين العام المساعد لقطاع الموارد البشرية ايمان البداح والأمين العام المساعد لشؤون حرس المجلس اللواء خالد الوقيت والأمين العام المساعد لقطاع الجلسات عادل اللوغاني والأمين العام المساعد لقطاع المعلومات خالد المطيري والأمين العام المساعد لقطاع الخدمات خالد العساف.

طلب نيابي لمناقشة أوضاع البدون الجلسة المقبلة

طالب 17 نائبا بتخصيص ساعتين في جلسة مجلس الامة المقررة في 1 أو 15 مارس المقبل لمناقشة اوضاع البدون وجاء في نص الطلب: نحن الموقعين ادناه نطلب تخصيص ساعتين من الجلسة المقبلة الموافقة يوم 1 مارس 2016 او جلسة يوم 15 مارس وذلك لمناقشة الحكومة لاستيضاح سياستها في معالجة اوضاع غير محددي الجنسية البدون وما قام بإنجازه الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية حتى تاريخه وذلك لطي هذا الملف واغلاقه. لذا يرجى ادراج طلبنا هذا على جدول الاعمال واعطائه صفة الاستعجال مع النداء بالاسم. الموقعون عن الطلب هم: د. عبدالحميد دشتي وفيصل الكندري وسلطان اللغيصم ود. عودة الرويعي وعدنان عبدالصمد واحمد لاري وماجد موسى وطلال الجلال ود. محمد الحويلة وصالح عاشور ومحمد طنا وعسكر العنزي وعبدالله التميمي ود. يوسف الزلزلة وخليل الصالح وعبدالله المعيوف وخلف دميثير.

دشتي: التضييق على البدون غير مقبول

د. عبدالحميد دشتي

اعتبر النائب د. عبدالحميد دشتي أن الطلب النيابي المقدم بشأن تخصيص ساعتين من الجلستين المقبلتين بتاريخ 1 أو 15 مارس لمناقشة قضية البدون وما قام بإنجازه الجهاز المركزي لمعالجة أوضاعهم مستحق لتحقيق الاحتياجات الأساسية لأبناء هذه الفئة ولنستمع من الحكومة خارطة الطريق والإجراءات المقبلة لنتخذ بالتعاون معها الخطوات المقبلة سواء بإنهاء عمل الجهاز أو استمراره.

وأضاف في تصريح صحافي: من غير المقبول أن نرى من الجهات الحكومة التضييق على هذه الفئة التي تعيش معنا قائلا: ونحن كنواب سكتنا خلال الفترة الماضية على اعتبار أن هناك جهودا لصياغة رؤى واقعية لمعالجة هذه القضية من خلال الجهاز المركزي خاصة أن الحكومة قبلت خلال مناقشة تقريرها الدوري الشامل لحقوق الإنسان في الكويت قبلت التعهد بطي ملف عديمي الجنسية في سنة 2015.

الحمدان يطالب بالتحقيق في خطأ بمادة التربية الإسلامية

حمود الحمدان

اعتبر النائب حمود الحمدان ان ما ورد في التابلوت بخصوص منهج الصف الحادي عشر لمادة التربية الإسلامية إهمال وخطأ جسيم يستلزم تشكيل لجنة تحقيق معلنة النتيجة ومعاقبة المخطئ الذي تسبب بذلك مهما كانت صفته أو منصبه. وقال الحمدان يجب على وزير التربية وزير التعليم العالي د.بدر العيسى انتهاج منهج الثواب والعقاب في وزارته حتى يرتدع من تسول له نفسه الخطأ أو الاهمال ويتشجع المخلص المتقن لعمله.

34 مرشحا تنافسوا في الانتخابات التكميلية للدائرة الثالثة بينهما مرشحتان

الخالد: تسخير الإمكانات كافة لإنجاح الانتخابات التكميلية

وزير الداخلية في جولة على اللجان

جانب من التصويت في الانتخابات التكميلية

اغلقت مراكز الاقتراع لانتخابات مجلس الامة التكميلية في الدائرة الثالثة ابوابها الساعة الثامنة من مساء أمس.

وشهدت عملية الاقتراع للانتخابات التكميلية في الدائرة الثالثة التي يتنافس فيها 34 مرشحا بينهم مرشحتان لنيل اصوات 81218 ناخبا منهم 37278 من الذكور و43940 من الإناث خلال الساعات الأولى إقبالا ضعيفا من الناخبين وكان الأكثر تواجدا كبار السن للإدلاء بأصواتهم في الدائرةالثالثة للانتخابات التكميلية لمجلس الامة.

وجرت الانتخابات التكميلية في 20 مدرسة من مدارس وزارة التربية تم تخصيص 10 منها للذكور و10 للاناث في حين تم تخصيص مدرسة للجنة الرئيسية الخاصة بإعلان النتائج.

وكان رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أعلن خلو مقعد النائب الراحل نبيل الفضل وإبلاغ رئيس مجلس الوزراء لاتخاذ الإجراءات الدستورية المقررة لإقامة الانتخابات التكميلية في الدائرة الثالثة خلال ستين يوما من 12 يناير موعد إعلان خلو المقعد النيابي رسميا.

وأعدت وزارة الداخلية خطة أمنية شاملة لمواكبة عملية سير الاقتراع وتأمين سير العملية الانتخابية التكميلية في الدائرة الثالثة واعلنت جاهزيتها التامة لإجرائها حيث بلغ عدد المرشحين فيها بعد التنازل 34 مرشحا منهم مرشحتان قبل إغلاق باب التنازل في 12 فبراير الجاري.

وقام نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد صباح امس يرافقه وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد والقائد الميداني لتأمين الانتخابات التكميلية اللواء عبد الفتاح العلي بجولة تفقدية على مقار اللجان الانتخابية للانتخابات التكميلية للدائرة الثالثة حيث زار لجنة مدرسة الخليل بن احمد رجال في منطقة كيفان واطلع على كافة التسهيلات التي تم توفيرها من قبل وزارة الداخلية.

واكد الخالد ان الوزارة تعمل بكل امكاناتها لتوفير كافة الخدمات والتسهيلات للناخبين والناخبات موضحا انه تم تسخير كافة الإمكانات البشرية والفنية لانجاح الانتخابات التكميلية مبديا بعض الملاحظات والتوجيهات مطالبا تذليل كافة العقبات أمام من يدلون بأصواتهم.

كما اشاد بدور القضاة ورجال وزارة العدل وكافة الجهات المعاونة والمساندة بدورهم في هذه الانتخابات داخل اللجان ومستوى التنسيق مع الأجهزة الأمنية المعنية بالانتخابات وتجاوب الناخبين مع الإجراءات المتخذة لضمان سير العملية الانتخابية على اكمل وجه.

هذا وقد تفقد الخالد مقر اللجان الانتخابية المخصصة للنساء في مدرسة هاجر المتوسطة للبنات وأثنى على الجهد الكبير الذي بذله رجال الأمن للقيام بواجبهم ومسؤولياتهم والأعمال المنوطة بهم في مثل هذه المناسبات خدمة للناخبين والمرشحين مما يضمن نجاح سير العملية الانتخابية واكتمالها على أفضل وجه مشيدا بدقة النظام في حفظ مراكز الاقتراع وتنظيم عملية إدلاء الناخبين بأصواتهم وتسيير الحركة المرورية أمام مقار اللجان الانتخابية بما أسهم في مرونة المرور من دون عراقيل أو ازدحامات أو اختناقات مرورية مؤكدا تسخير كافة إمكانات وزارة الداخلية البشرية واكتمال عملية الاقتراع بأطرها الفنية والقانونية الصحيحة.

واستمع الخالد إلى تفاصيل الإجراءات الأمنية والتسهيلات المقدمة كما تبادل الحديث مع عدد من الناخبين في مختلف المدارس التي شملتها جولته حيث أبدوا ارتياحهم لسهولة عملية الاقتراع والتسهيلات التي لمسوها من رجال وأجهزة الأمن إضافة إلى هيئات ومؤسسات الدولة المختلفة خاصة للناخبين من كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وإعطائهم الأولوية مثنيا على التعامل الحضاري لرجال الشرطة مع عموم الناخبين ومندوبي المرشحين ووسائل الإعلام ومشيدين بمشاركة العنصر النسائي للشرطة ودورهن في إرشاد الناخبات إلى الإجراءات ومراكز الاقتراع المسجلات بها.

وأبدى الخالد ارتياحه لما شاهده من تنظيم داخل اللجان الانتخابية ونوه بالأسلوب الحضاري الراقي في تعامل رجال الأمن مع إخوانهم المواطنين مشددا على أن تلك الروح ما هو الا امتداد التعاون المثمر والبناء الذى يحظى به رجال الامن في مختلف المهام الأمنية.

وأبدى عن ارتياحه لسير العملية الانتخابية على الطريق الصحيح دون أي تقصير من أي جانب مشيدا بدور رؤساء وأعضاء اللجان الانتخابية وتوفير كل الإمكانات لخروج هذه الاحتفالية في أبهى صورة وقيام كل الجهات المعنية والمشاركة ببذل أقصى ما في وسعها لأداء واجبها على الوجه الأكمل.

من جهته قال وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان صباح سالم الحمود الصباح ان المواطن الكويتي يتمتع بمستوى عالي من الوعي الانتخابي مشيدا بنجاح العملية الديمقراطية والتعاون الكبير بين مرشحي وناخبي الدائرة الثالثة في اتمام العملية الانتخابية.

واكد الشيخ سلمان الحمود في تصريح خلال تفقده اللجان الانتخابية على الدور الكبير لاعضاء مجلس الامة في دفع العمل الوطني والتنسيق مع السلطة التنفيذية والجانب الحكومي تنفيذا للتوجيهات السامية من صاحب السمو امير البلاد.

واشار الى التغطية الشاملة لوزارة الاعلام والتي انطلقت من صباح أمس بتوجيهات من سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح في ان تقوم الوزارة بالتغطية

التتمة ص07

الانتخابات جرت في 20 مدرسة منها 10 للذكور و 10 للإناث والمنافسة بين 34 مرشحا بينهم إمرأتان

تعاون رجال الداخلية والقضاة وبقية أجهزة الدولة سهل عملية التصويت

أشاد بدور رجال القضاء ومنتسبي الداخلية وجهات الدولة في إنجاح العرس الديمقراطي

وزير الإعلام: دور كبير لأعضاء مجلس الأمة في دفع العمل الوطني

وزير الإعلام متفقدا أحد المقار الانتخابية

محافظ الفروانية متفقدا إحدى اللجان

تتمة المنشور ص06

بكافة امكانياتها وبجميع قطاعاتها من اذاعة وتلفزيون وكذلك "الاعلام الجديد لتوفير التغطية المباشرة" ومتابعة مجريات الانتخابات الى حين اعلان النتيجة وتحديد الفائز في مقعد الدائرة.

وأشاد بدور رجال القضاء وجميع منتسبي وزارة الداخلية وجهات الدولة المشاركة في عملية إنجاح هذا العرس الديمقراطي الذي تشهده البلاد لافتا إلى وجوب تعاون جميع الناخبين مع الجهات المعنية لضمان سير العملية الانتخابية على أكمل وجه.

وشملت جولة الشيخ سلمان الحمود مدرسة (خباب بن الارت - الجابرية) ومدرسة (سعد بن عبادة - العديلية) ومدرسة (الخليل بن احمد - كيفان).

من جانبه أكد وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع أن عملية اقتراع الناخبين للانتخابات التكميلية لمجلس الأمة عن الدائرة الثالثة تسير بكل سهولة ويسر وبدأت اللجان الانتخابية في استقبال الناخبين منذ الصباح الباكر.

ودعا الوزير الصانع عقب تفقده المركز الانتخابي في مدرسة الخليل بن أحمد في منطقة كيفان الناخبين في الدائرة الثالثة إلى المشاركة الفاعلة في هذا اليوم الانتخابي.

وأضاف أن الاختيار بالعملية الانتخابية سيسهم في نجاح نائب يمثل الأمة خلفا للنائب المرحوم نبيل الفضل الذي وافاه الأجل في يناير الماضي بقاعة مجلس الأمة.

وأشاد بدور رجال القضاة وكل منسوبي وزارة الداخلية وجهات الدولة المشاركة في عملية إنجاح هذا العرس الديمقراطي الذي تشهده البلاد اليوم (أمس) ويستمر حتى الساعة الثامنة مساء لافتا إلى وجوب تعاون جميع الناخبين مع الجهات المعنية لضمان سير العملية الانتخابية على أكمل وجه.

من جانبه قام محافظ الفروانية الشيخ فيصل الحمود المالك الصباح بجولة ميدانية تفقد خلالها عددا من اللجان الانتخابية في منطقة خيطان التابعة لمحافظة الفروانية للاطلاع على سير العملية الانتخابية التكميلية لمجلس الأمة في الدائرة الثالثة.

وأبدى الحمود إثر الجولة التفقدية لمراكز الاقتراع ارتياحه لإجراءات سير العملية الانتخابية وتكاتف وتكامل أدوار المشاركين في الانتخابات من ممثلين لأجهزة الدولة المختلفة والناخبين من الجنسين.

وأكد ضرورة المشاركة في انتخابات مجلس الأمة التكميلية باعتبارها لا تقل أهمية عن الانتخابات العامة التي تتيح لممثلي الأمة ممارسة أعمالهم الرقابية والتشريعية من داخل قاعة عبدالله السالم وفقا لما ينص عليه الدستور.

وأشار الحمود إلى أن المشاركة في العملية الانتخابية والتصويت في صناديق الاقتراع هما واجب وطني ويأتيان استكمالا لمسيرة الديمقراطية الكويتية دولة الحريات والقانون والدستور.

وتمنى للجميع التوفيق والنجاح لخدمة الكويت وأهلها الأوفياء مشيرا إلى أن حرص الناخبين على الظهور بالشكل اللائق يؤكد أن الكل رابح.

وافاد رئيس اللجنة المشرفة على الانتخابات التكميلية لمجلس الأمة 2016 المستشار عدنان الجاسر بأن اللجنة أنهت خطة عمل اتمام العملية الانتخابية على الوجه الأكمل لتذليل كل العقبات التي قد

التتمة ص08

مشاركة نسائية في عملية الاقتراع

محافظ الفروانية: المشاركة والتصويت واجب وطني

الفهد: اهتمام خاص بكبار السن وذوي الاحتياجات لتسهيل مشاركتهم بالتصويت

توقعات بزيادة الإقبال في فترة بعد الظهر حتى إغلاق الصناديق

الصانع: عملية التصويت تسير بسهولة ويسر ونشيد بالقائمين كافة على انجاح العرس

الوزير الصانع في جولة على لجان الانتخابات

حضور لكبار السن في عملية الاقتراع

تتمة المنشور ص07

تعرقل العملية الانتخابية.

وقال الجاسر إن اللجنة وزعت أعضاء السلطة القضائية على اللجان الرئيسية والأصلية والفرعية أو على سبيل الاحتياط بواقع 20 لجنة أصلية و64 لجنة فرعية يرأسهم 84 من أعضاء السلطة القضائية إضافة إلى اللجنة الرئيسية التي يرأسها المستشار حمد عثمان الحضرم.

واوضح أنه تم وضع 52 من أعضاء السلطة القضائية على سبيل الاحتياط حيث تم التوزيع بعد التنسيق مع رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة.

وقام وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد بالاطلاع على كافة الاجراءات الامنية والاحترازية الميدانية والتسهيلات التي يقدمها رجال الامن للناخبات والناخبين.

مشددا على توفير كل الاحتياجات وتذليل كافة الصعاب أمام الناخبين للإدلاء بأصواتهم والتسهيل على الناخبين والناخبات كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة من ممارسة حقهم الانتخابي للإدلاء بأصواتهم مع ضرورة مراعاة الجانب الانساني.

واشاد الفهد بالتعاون الواضح بين رجال الامن والجهات المعاونة في العملية الانتخابية والعمل المتواصل الذي يقوم به المتطوعون والتعاون الواضح من قبل وسائل الاعلام وما أثمر عنه من أجواء مميزة كانت لها بالغ الاثر في نفوس الناخبين.

وقد التقى الفهد ببعض القادة الميدانيين وتابع معهم أهم الإجراءات المتبعة في سير العملية الانتخابية وتأمين كافة المقار الانتخابية وكذلك الخطة المرورية التي وضعت لتسهيل دخول وخروج الناخبين والناخبات الى مقر اللجان لتوفير سبل الراحة والامان والاطمئنان للجميع لتجري العملية الانتخابية في جو ديمقراطي.

وأعرب الفهد عن ارتياحه لسير العملية الانتخابية بسلاسة ووفق الإجراءات الأمنية التي وضعت من اجل إظهار العرس الديمقراطي في أبهى صورة مشيدا بروح التعاون بين الناخبين والمرشحين ورجال الأمن وجميع الجهات المعنية.

وفي منطقة كيفان احدى مناطق الدائرة الثالثة أكد رئيس اللجنة الأصلية رقم (1) رجال في مدرسة الخليل أحمد المستشار خالد الخالد أن اقبال الناخبين للتصويت في صناديق الاقتراع ضعيف جدا مبينا أن عدد الناخبين الذين ادلوا بأصواتهم حتى الساعة الثانية عشرة ظهرا بلغ 80 ناخبا من أصل 773 ناخبا مسجلا في اللجنة الأصلية مشيرا إلى أن المدرسة تحتضن لجنة أصلة و3 لجان فرعية.

وفيما أثنى الخالد على الاستعدادات الرائعة للجهات الحكومية في عملية الانتخابات التكميلية للدائرة الثالثة أعرب عن توقعاته بأن يكون اقبال الناخبين كبيرا بعد صلاة العصر وقويا بعد صلاة المغرب.

من جهته أكد رئيس اللجنة الفرعية رقم (2) المستشار هاني المانع أن المصوتين بلغ حتى الساعة الثانية عشرة 93 من أصل 1059 ناخبا في حين أشار رئيس اللجنة الفرعية رقم (3) المستشار أحمد الضبيعي أن الذين أدلوا بأصواتهم حتى صلاة الظهر بلغ 102 من أصل 1045 ناخبا فيما قال رئيس اللجنة الفرعية رقم (4) المستشار جاسم الراشد إن الذين صوتوا حتى صلاة الظهر بلغ 94 من أصل 1067 ناخبا.

وفي منطقة العديلية فقد أكد رئيس اللجنة الأصلية رقم (20) في مدرسة أحمد مشاري العدواني المستشار جزاء العتيبي أن عدد المصوتين حتى الساعة الحادية عشرة بلغ 76 من أصل 895 ناخبا مسجلا في اللجنة الأصلية في حين أكد رئيس اللجنة الفرعية رقم (21) المستشار د. حمد الهطلاني أن الذين أدلوا بأصواتهم حتى الساعة الحادية عشرة و15 دقيقة بلغ 86 من أصل 1116 ناخبا مسجلا في هذه اللجنة بينما أكد رئيس اللجنة الفرعية رقم (22) المستشار لؤي النصف أن المصوتين حتى هذه اللحظة بلغ 80 من أصل 966 ناخبا.

وفي منطقة الخالدية أكد رئيس اللجنة الأصلية في مدرسة عبدالله العتيبي رقم (47) رجال المستشار صلاح الجري أن الذين أدلوا أصواتهم في صناديق الاقتراع بلغ حتى ما قبل صلاة الظهر 70 من أصل 834 ناخبا فيما أشار رئيس اللجنة الفرعة رقم (48) المستشار أيمن العزاز إلى أن عدد المصوتين بلغ 111 من أصل 984 ناخبا مسجلا في هذه اللجنة في حين لفت رئيس اللجنة الفرعية رقم (49) المستشار خالد الحمدان إلى نسبة التصويت بلغت حتى صلاة الظهر 10 % موضحا أن الذين أدلوا بأصواتهم حتى هذه اللحظة بلغ 97 من أصل 983 صوتا مسجلا في هذه اللجنة.

من جهته أكد رئيس اللجنة الأصلية في مدرسة سالم الحسينان (مدرسة أبو أيوب الأنصاري سابقا) رقم (50) إناث المستشار د. صنهات عبدالله المطيري أن عدد المصوتات بلغ 46 من أصل 924 ناخبة مسجلة في هذه اللجنة موضحا أن هذه اللجنة تحتضن لجنة أصلية ولجنتين فرعيتين مشيرا إلى أن ضعف الاقبال يعود لعدة أسباب باعتبار أنه صادف في يوم اجازة كما أن جميع المرشحين من خارج المنطقة ولا يوجد مرشح واحد يمثل أهالي المنطقة إلى جانب أنها انتخابات تكميلية في حين أكد رئيس اللجنة الفرعية رقم (51) القاضي أحمد الرشيدي أن عدد المصوتات بلغ 68 من أصل 1017 ناخبة مسجلة في هذه اللجنة بينما أكد رئيس اللجنة الفرعية رقم (52) وكيل محكمة المستشار صلاح الجاسر أن عدد المصوتات بلغ 55 من أصل 984 ناخبة مسجلة في هذه اللجنة.

أحد صناديق الاقتراع

اجتماعات اللجان في ديسمبر

أعدت «الدستور» تقريرا عن اجتماعات اللجان البرلمانية الدائمة والمؤقتة في شهر مارس وتبين أن 11 لجنة دائمة عقدت 32 اجتماعا استغرقت 76 ساعة كما عقدت 10 لجان مؤقتة 11 اجتماعا استغرقت 14 ساعة وتبقى على جدول أعمال اللجان المؤقتة 1499 موضوعا

خلال تقرير أعده قسم التقارير والمتابعة بقطاع اللجان البرلمانية

11 لجنة دائمة عقدت 32 اجتماعا وأنجزت 38 تقريرا في ديسمبر

أنجز قسم التقارير والمتابعة التابع لادارة الدعم الاستشاري والمتابعة في قطاع اللجان البرلمانية تقريره حول عمل لجان المجلس الدائمة والموقتة عن شهر ديسمبر خلال الفصل التشريعي الرابع عشر عن دور الانعقاد العادي الرابع.

وقد تبين من خلال التقرير ان 11 لجنة دائمة عقدت 32 اجتماعا في ديسمبر استغرقت 76 ساعة انجزت خلالها 38 موضوعا اعدت بها 19 تقريرا كما ان هناك 10 لجان مؤقتة عقدت 11 اجتماعا استغرقت 14 ساعة انجزت خلالها 3 مواضيع واعدت بها تقريرين.

ولوحظ ان لجنة الميزانيات والحساب الختامي اكثر اللجان الدائمة انعقادا بـ 9 اجتماعات بينما كانت لجنة المرأة والاسرة اقل اللجان الموقتة انعقادا بـ 3 اجتماعات.

والى التفاصيل:

العرائض والشكاوى

لجنة العرائض والشكاوى: عقدت اللجنة اجتماعين في شهر ديسمبر استغرقا 4 ساعات وأنجزت 14 موضوعا أعدت خلالها تقريرين.

الداخلية والدفاع

لجنة الداخلية والدفاع: عقدت اللجنة اجتماعا في ديسمبر استغرق ساعتين ولم تنجز تقارير وتبقى على جدول أعمالها 140 موضوعا منها:

- مشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 26 لسنة 1962 بتنظيم السجون.
- مشروع قانون مقدم من الحكومة بتعديل بعض احكام المرسوم الاميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية.
- مشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 11 لسنة 1962م في شأن جوازات السفر.
- مشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 23 لسنة 1968م بشأن نظام قوة الشرطة.
- مشروع قانون باضافة فقرة جديدة الى المادة 12 من القانون رقم 11 لسنة 1962م في شأن جوازات السفر
- مشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات اعضاء مجلس الأمة.

مشروع قانون في شأن تنظيم الاجتماعات والمواكب العامة.

- مشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 32 لسنة 1967 في شأن الجيش.
- مشروع قانون بشأن المختارين.
- مشروع قانون بتعديل الجدول المرافق للقانون رقم 42 لسنة 2006 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الامة.
- مشروع قانون بابدال عبارة (عامل منزلي) بكلمة (خادم) حيثما ورد النص عليها في القوانين ذات الصلة.
- الاقتراح بقانون بتعديل الفقرة الثانية من المادة الثامنة من المرسوم الاميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية.
- الاقتراح بقانون المقدم باضافة بند جديد برقم 4 الى المادة 14 من المرسوم الاميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية.
- الاقتراح بقانون في شأن توحيد شهادات الجنسية الكويتية.
- الاقتراح بقانون بتعديل البند (د) من المادة 8 من القانون رقم 11 لسنة 1962 في شأن جوازات السفر.
- الاقتراح بقانون بتعديل المادة 39 من القانون رقم 32 لسنة 1967 في شأن الجيش.
- اقتراح بقانون بشأن توحيد مواد الجنسية الكويتية.
- الاقتراح بقانون في شأن انشاء الهيئة العامة للوقاية من المخدرات.
- الاقتراح بقانون في شأن وضع حل شامل ونهائي لجميع طلبات الحصول على الجنسية الكويتية وتنفيذ احكام البند 1 من المادة الثالثة من المرسوم الاميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية قبل تعديله بالمرسوم بالقانون رقم 100 لسنة 1980.
- الاقتراح بقانون بشأن تحديد اقامة الوافدين.
- الاقتراح بقانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 23 لسنة 1968 بشأن نظام قوة الشرطة.
- اقتراح بقانون في شأن قانون الاجتماعات العامة والتجمعات والمواكب.
- الاقتراح بقانون في شأن نقل المنشآت والمباني العسكرية خارج حدود المناطق السكنية.
- الاقتراح بقانون بانشاء صندوق الاسكان العسكري.
- الاقتراح بقانون في شأن تعديل بعض احكام المرسوم بالقانون رقم 70 لسنة 1980 بشأن العسكريين الذين استفادوا من احكام القانون رقم 31 لسنة 1967 في شأن سريان احكام قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين على غيرهم من العاملين بتكليف من الحكومة في مناطق العمليات الحربية.
- الاقتراح بقانون في شأن حظر المشاركة في اعمال قتالية في الخارج.
- الاقتراح بقانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 32 لسنة 1967 في شأن الجيش.
- الاقتراح بقانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 32 لسنة 1967 في شأن الجيش.
- الاقتراح بقانون في شأن حق اعفاء اللحى للعسكريين.
- الاقتراح بقانون بتعديل المادة 29 من القانون رقم 32 لسنة 1967 في شأن الجيش.
- الاقتراح بقانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 40 لسنة 1966 في شأن المختارين.
- الاقتراح بقانون باضافة فقرة جديدة للمادة 21 من المرسوم الاميري رقم 17 لسنة 1959 بقانون اقامة الاجانب.
- الاقتراح بقانون بشأن تحديد اقامة الوافدين.
- اقتراح بقانون في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2014.
- الاقتراح بقانون في شأن المطبات المستخدمة في الطرق.
- اقتراح بقانون بانشاء صندوق الاسكان العسكري.
- الاقتراح بقانون بتعديل بعض احكام المرسوم بقانون رقم 67 لسنة 19767 في شأن المرور.
- الاقتراح بقانون في شأن تجنيس ابناء الكويتيات المتزوجات من جنسيات غير كويتية.
- الاقتراح بقانون في شأن تجنيس ابناء الكويتيات المتزوجات من ازواج يحملون جنسية غير كويتية.
- الاقتراح بقانون في شأن تجنيس ابناء الكويتيات.

المالية والاقتصادية

لجنة الشؤون المالية والاقتصادية: عقدت اللجنة 4 اجتماعات في ديسمبر استغرقت 5 ساعات ونصف الساعة وانجزت 5 مواضيع واعدت 3 تقارير وتبقى على جدول اعمالها 362 موضوعا منها:

- مرسوم بقانون رقم 2 لسنة 2009 بشأن تعزيز الاستقرار المالي في الدولة.
- مرسوم بقانون رقم 3 لسنة 2009 بتمديد مدة القرض المقررة في المرسوم بالقانون رقم 50 لسنة 1987 بالاذن للحكومة بعقد قرض عام.
- مشروع القانون في شأن تنظيم الاستعانة بالشركات بالمؤهلة في مجال تطوير الحقول النفطية.
- مشروع قانون بانشاء صندوق الكويت للتنمية الاجتماعية.
- مشروع قانون بتعديل بعض احكام قانون التجارة الصادر بالقانون رقم 68 لسنة 1980.
- مشروع قانون في شأن مزاولة مهنة مراجعة الحسابات.
- مشروع قانون بشأن غرفة تجارة وصناعة الكويت (المنجز بالتقرير الثالث والخمسين بالفصل التشريعي الثالث عشر).
- مشروع قانون بتعديل بعض احكام المرسوم بالقانون رقم 47 لسنة 1988 بالاذن للحكومة في انشاء محفظة مالية لدى بنك الكويت الصناعي لاغراض دعم سياسة الائتمان في مجال الانتاج الزراعي.
- مشروع قانون بشأن زيادة النسبة التي تقتطع من الايرادات العامة للسنة المالية 2011/ 2012.
- مشروع قانون بتعديل بعض احكام المرسوم بالقانون رقم 34 لسنة 1980 في شأن ايلولة اسهم القطاع الخاص في شركة المواصلات الكويتية الى الدولة.
- مشروع قانون بتعديل احكام القانون رقم 79 لسنة 1995 في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة.

التتمة ص10

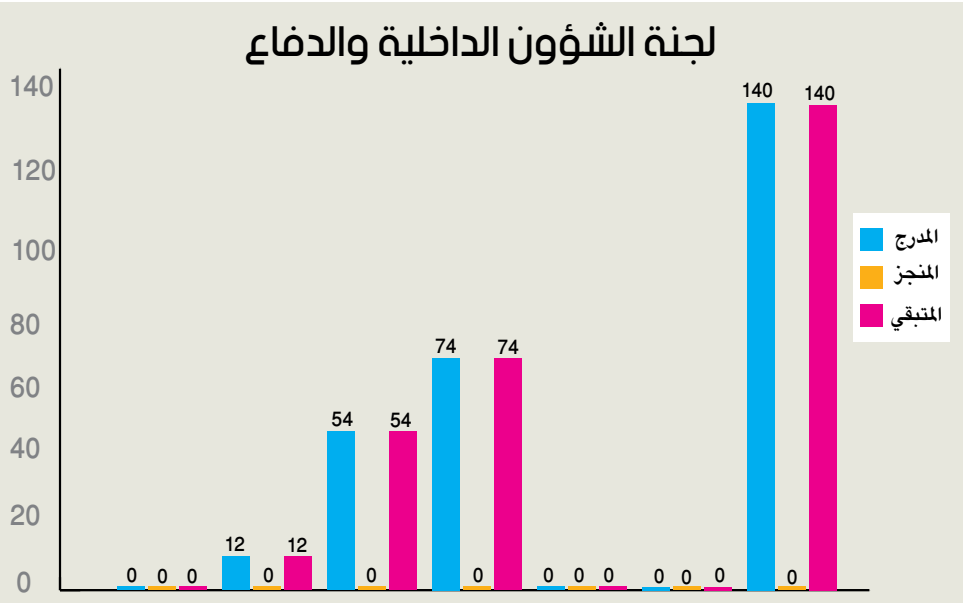

اجتماعات اللجان في ديسمبر

أعدت «الدستور» تقريرا عن اجتماعات اللجان البرلمانية الدائمة والمؤقتة في شهر مارس وتبين أن 11 لجنة دائمة عقدت 32 اجتماعا استغرقت 76 ساعة كما عقدت 10 لجان مؤقتة 11 اجتماعا استغرقت 14 ساعة وتبقى على جدول أعمال اللجان المؤقتة 1499 موضوعا

76 ساعة عقدتها اللجان الدائمة منها 30 ساعة للميزانيات

362 موضوعا على طاولة المالية أهمها المناقصات العامة

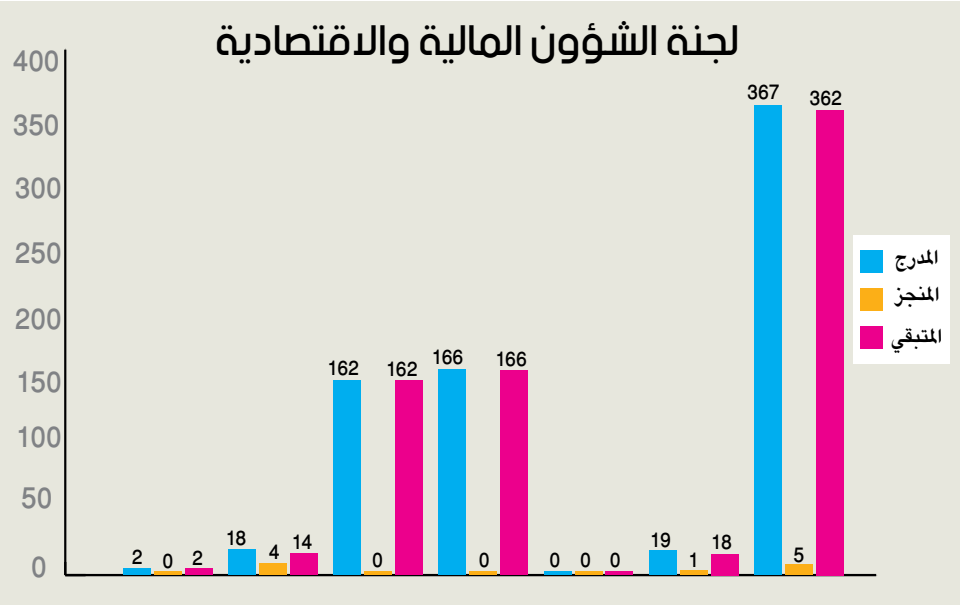

تتمة المنشور ص09

- مشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 74 لسنة 1988 في شأن ايلولة اسهم القطاع الخاص في شركة مطاحن الدقيق الكويتية الى الدولة وتعديل القانون رقم 29 لسنة 1961 في شأن انشاء شركة مطاحن الدقيق الكويتية ومنحها امتيازا.
- مشروع قانون بمساهمة دولة الكويت في رأسمال بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية.
- مشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 1 لسنة 2012 في شأن انشاء وتأسيس محفظة استثمارية لدعم وتشجيع الطلبة الدارسين على نفقتهم الخاصة.
- مشروع قانون في شأن المناقصات العامة (المنجز بالتقرير السادس والعشرون بالفصل التشريعي الثالث عشر دور الانعقاد العادي الاول). (تم سحب في جلسة المجلس لمزيد من الدراسة).
- مشروع قانون بالاذن للحكومة في اخذ مبلغ من المال الاحتياطي العام.
- الاقتراح بقانون في شأن منح معاشات استثنائية لاصحاب المعاشات من العسكريين ورجال الاطفاء.
- الاقتراح بقانون بمنح معاشات استثنائية ومكافآت استحقاق للعسكريين المتقاعدين من ضباط الصف والافراد.
- الاقتراح بقانون باضافة مادة جديدة للمادة 2 من القانون رقم 25 لسنة 1974 باعادة تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.
- الاقتراح بقانون في شأن تأسيس شركة مساهمة كويتية باسم بنك الكويت للتنمية.
- الاقتراح بقانون بتعديل بعض احكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الاميري بالقانون رقم 61 لسنة 1976.
- الاقتراح بقانون بانشاء هيئة المواصفات والمقاييس والجودة.
- الاقتراح بقانون في شأن غرفة تجارة وصناعة الكويت.
- الاقتراح بقانون في شأن حظر الفوائد الربوية.
- الاقتراح بقانون في شأن حظر الفوائد الربوية.
- الاقتراح بقانون في شأن حظر استيراد اللحوم ما لم تكن مصحوبة بشهادة (ذبح اسلامي).
- الاقتراح بقانون في شأن حظر استيراد اللحوم ما لم تكن مصحوبة بشهادة (ذبح اسلامي).
- الاقتراح بقانون بشأن تعديل بعض احكام المرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له.
- الاقتراح بقانون باضافة فقرة جديدة الى المادة 16 من المرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية.
- الاقتراح بقانون بعديل المادة 19 من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية. (بدل ايجار).
- الاقتراح بقانون بتعديل الفقرة الاولى من المادة 19 من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية (بدل ايجار).
- الاقتراح بقانون في شأن منح علاوة اجتماعية عن الأولاد.
- الاقتراح بقانون في شأن تعديل الفقرة الاولى من المادة الثالثة القانون رقم 19 لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية. (التقرير الثالث للجنة الشؤون المالية والاقتصادية).
- رسالة واردة من رئيس مجلس الامة بالموافقة على طلب رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي باحالة موضوع تقييم مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية وما بينه ممثلو ديوان المحاسبة في ملاحظات على التقييم مع بيان اثر اعتماد الحسابات الختامية للمؤسسة على عملية التقييم.
- رسالة واردة من رئيس مجلس الامة باحالة كتاب وزير المالية في شأن الكشف التفصيلي بجميع المشروعات التي ابرمتها وزارة المالية على املاك الدولة العقارية وفقا لنظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية للدولة قبل صدور قانون رقم 7 لسنة 2008م وتقرير بمشروع مدينة لؤلؤة الخيران السكنية موضحا فيه مدى التزام المستثمر بتنفيذ جميع بنود العقد وشروطه.
- تقرير الاستقرار المالي 2013.
- تقرير بنك الكويت المركزي نصف السنوي بقيمة السندات والصكوك التي اصدرتها الدولة وكافة الدعم الحكومي.
- تقرير المتابعة للخطة السنوية 2014/ 2015 عن فترتي (فبراير 2014) و(نوفمبر 2014).
- تقرير متابعة الخطة 2014/ 2015 خلال الفترة 1/ 4/ 2014 - 31/ 12/ 2014.
- تقرير الخاص بمتابعة توصيات تقييم كفاءة أنظمة الكشف عن الغاز والرحيق في مراكز التجميع بشركة نفط الكويت والذي تم انجازه في يونيو 2015 وبالتعاون مع شركة نفط الكويت.
- تقييم كفاءة وفاعلية النظم التشغيلية للهيئة العامة للصناعة - الجزء الثاني (نظم الرقابة الداخلية).
- تقييم فاعلية تنفيذ مشاريع خطة التنمية للهيئة العامة للشباب والرياضة.
- تقييم كفاءة وفاعلية اداء النشاط الاستثماري للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.
- تقييم كفاءة وفاعلية الصيانة بمصافي شركة البترول الوطنية الكويتية.
- تقرير المتابعة السنوي للخطة السنوية 2014/ 2015.
- تقرير المتابعة نصف السنوي للخطة السنوية 2015/ 2016 عن الفترة 1/ 4/ 2015 - 30 / 9 / 2015.
- تعديل مقدم على مشروع الاقتراحات بشأن قانون المناقصات العامة.
- تعديل على نص المادة 54 اسس التقييم ومعايير المقارنة بين العطاء.

التشريعية

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية: عقدت اللجنة 4 اجتماعات استغرقت 3 ساعات و40 دقيقة انجزت خلالها 13 موضوعا اعدتها بها 8 تقارير وتبقى على جدول اعمالها 257 موضوعا منها:
- مشروع قانون المرافق باصدار قانون الجزاءات والاجراءات والمحاكمات العسكرية.
- مشروع قانون بشأن تنظيم تداول المعلومات ووثائق الدولة.
- مشروع قانون بتعديل بعض احكام المرسوم بالقانون رقم 67 لسنة 1980 باصدار القانون المدني.
- مشروع قانون في شأن الرسوم القضائية.
- مشروع قانون في شأن هيئة الفتوى والتشريع وقضايا الدولة.
- مشروع قانون بتعديل بعض احكام قانون الاجراءات والمحاكمات الجزائية الصادر بالقانون رقم 17 لسنة 1960 (إجراء الاعلان لتكليف الحضور).
- مشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون الجزاء الصادر بالقانون رقم 16 لسنة 1960 (بشأن استعمال العنف او التهديد ضد الاشخاص).
- مشروع قانون بتعديل بعض احكام قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم 38 لسنة 1980 (رد القضاء).
- مشروع قانون رقم 15 لسنة 2004 باحالة مشروع قانون في شأن التسجيل العقاري.
- مشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 16 لسنة 1960 باصدار قانون الجزاء (استغلال هوى الشخص الضعيف).
- مشروع قانون بتعديل بعض احكام قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم

التتمة ص11

المواضيع المنجزة من اللجنة المالية في ديسمبر

- مشروع قانون بتنظيم الوكالات التجارية.
- مشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 60 لسنة 1986 في شأن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي (تم اعادته الى اللجنة بجلسة المجلس) التقرير الاول للجنة الشؤون المالية والاقتصادية.
- مشروع قانون في شأن مد الحماية التأمينية للعسكريين من مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية العاملين في غير دولهم في اي دولة عضو في المجلس.
- تعديل مقدم من الحكومة على مشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 60 لسنة 1986 في شأن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

اجتماعات اللجان في ديسمبر

أعدت «الدستور» تقريرا عن اجتماعات اللجان البرلمانية الدائمة والمؤقتة في شهر مارس وتبين أن 11 لجنة دائمة عقدت 32 اجتماعا استغرقت 76 ساعة كما عقدت 10 لجان مؤقتة 11 اجتماعا استغرقت 14 ساعة وتبقى على جدول أعمال اللجان المؤقتة 1499 موضوعا

32 مشروعا بقانون و 4 اتفاقيات أمنية في التشريعية

تتمة المنشور ص10

بالقانون رقم 38 لسنة 1980 (بشأن الاعلان للشركات).

- مشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون قانون الاجراءات والمحاكمات الجزائية الصادر بالقانون رقم 17 لسنة 1960 (الدعوى المرفوعة على غير المتهمين الى الجهات المختصة).

- مشروع قانون بتعديل بعض احكام قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم 16 لسنة 1960 (تشديد العقوبة على المرأة التي تسقط وليدها).

- مشروع قانون باصدار قانون المحاكمات والعقوبات العسكرية.

- مشروع قانون بتعديل بعض احكام قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم بالقانون رقم 38 لسنة 1980 القانون رقم 51 لسنة 1984 في شأن الاحوال الشخصية.

- مشروع قانون بتعديل بعض احكام قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم 16 لسنة 1960 (جرائم الحرب والسلم)

- مشروع قانون في شأن حضر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الاسلحة الكيميائية.

- مشروع القانون باضافة مادة جديدة لقانون الجزاء الصادر بالقانون رقم 16 لسنة 1960 حضر التسول (التقرير السابع والعشرون للجنة المنجز في الفصل التشريعي الحادي عشر دور الانعقاد العادي الثاني).

- مشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 31 لسنة 1970 بتعديل بعض احكام قانون الجزاء لسنة 1960 (اثارة النعرات الطائفية او القبلية).

- مشروع قانون بتعديل بعض احكام قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم 16 لسنة 1960 (مادة عن جريمة الزنا ومادة اخرى استعمال العنف ضد الموظف).

- مشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون الاجراءات والمحاكمات الجزائية الصادر بالقانون رقم 17 لسنة 1960 (تفتيش المتهم اثناء ارتكاب الجريمة).

- مشروع قانون بتعديل المادة 33 من القانون رقم 31 لسنة 1970 بتعديل بعض احكام قانون الجزاء رقم 16 لسنة 1960 (اهانة العلم الوطني).

- مشروع قانون بتعديل بعض احكام قانون الجزاء رقم 16 لسنة 1960 (التشكيك في نزاهة القضاء). مسترد 1/ 10/ 2003 احالة اصلية.

- مشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 67 لسنة 1983 في شأن الهيئة العامة لشؤون القصر.

- مشروع قانون بتعديل بعض احكام المرسوم بالقانون رقم 35 لسنة 1978 في شأن ايجارات العقارات (تم استرداده من الجلسة 2/ 4/ 2014.

- مشروع قانون بتعديل بعض احكام قانون تنظيم الخبرة بالمرسوم بالقانون رقم 40 لسنة 1980.

- مشروع قانون بتعديل بعض احكام قانون الاجراءات والمحاكمات الجزائية الصادر بالقانون رقم 17 لسنة 1960.

- مشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 51 لسنة 1984 في شأن الاحوال الشخصية.

- مشروع قانون بتعديل بعض احكام المرسوم بالقانون رقم 23 لسنة 1990 بشأن قانون تنظيم القضاء.

- مشروع قانون بتعديل المادة 11 من القانون رقم 40 لسنة 1972 بشأن حالات الطعن بالتمييز واجراءاته.

- مشروع قانون بتعديل بعض احكام قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم 16 لسنة 1960 (التجمهر داخل او حول دور العدالة).

- مشروع قانون بتعديل المادة 200 مكرر من قانون الاجراءات والمحاكمات الجزائية الصادر بالقانون رقم 17 لسنة 1960 (مادتان). (الطعن في الاحكام الصادرة من محكمة الجنح المستأنفة).

- اقتراح بقانون مقدم من العضو د. احمد مطيع العازمي بانشاء هيئة الفتوى والتشريع وقضايا الدولة. (53 مادة).

- طلب الرئيس باحالة الفقرتين الواردتين في جدول اعمال رقمي (17 - 18) والمتعلقين بالتقرير الحادي عشر التكميلي للتقرير الثامن والعشرين للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع القانون بالموافقة على اتفاقية الرياض للتعاون القضائي والتقرير الثاني عشر التكميلي للتقرير التاسع عشر للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع القانون بالموافقة على معاهدة منظمة المؤتمر الاسلامي لمكافحة الارهاب الدولي الى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لاحتمال ان تكون بعض المواد فيها شبهة دستورية والاستعانة بهيئة الخبراء الدستوريين لابداء الرأي فيهم.

- تكليف اللجنة للتحقيق في كل ما كشفه الاعضاء المستقيلون في جمعية الشفافية الكويتية ورفع تقرير الى المجلس في بداية دور الانعقاد القادم.

- تكليف اللجنة بدراسة التقرير العشرين للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على الاتفاقية الامنية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لدراستها من الناحية الدستورية.

- تكليف اللجنة دراسة التقرير الخامس للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية قبرص بشأن التعاون في مجال مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات ومواد المؤثرات العقلية وسلائفها والهجرة غير الشرعية والجرائم الجنائية الاخرى.

- تكليف اللجنة بدراسة التقرير الثامن للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على اتفاق تعاون امني بين حكومة دولة الكويت وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية.

- تكليف اللجنة بدراسة التقرير الثامن والعشرين للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون على اتفاقية مقر بين حكومة دولة الكويت ومركز مجلس التعاون الخليج العربية لادارة حالات الطوارئ.

- رسالة من العضو د. عبدالحميد دشتي يطلب فيها احالة موضوع تفسير المادة 111 من الدستور الى المحكمة الدستورية لبيان ما اذا كان النائب يتمتع بالحصانة البرلمانية فيما بين ادوار الانعقاد حال مزاولته اعماله باللجان البرلمانية كرئيس او مقرر او كعضو باللجنة.

- تعديل على الاقتراح بقانون باضافة فقرة جديدة الى المادة 14 من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية محال من اللجنة الاسكانية.

التتمة ص12

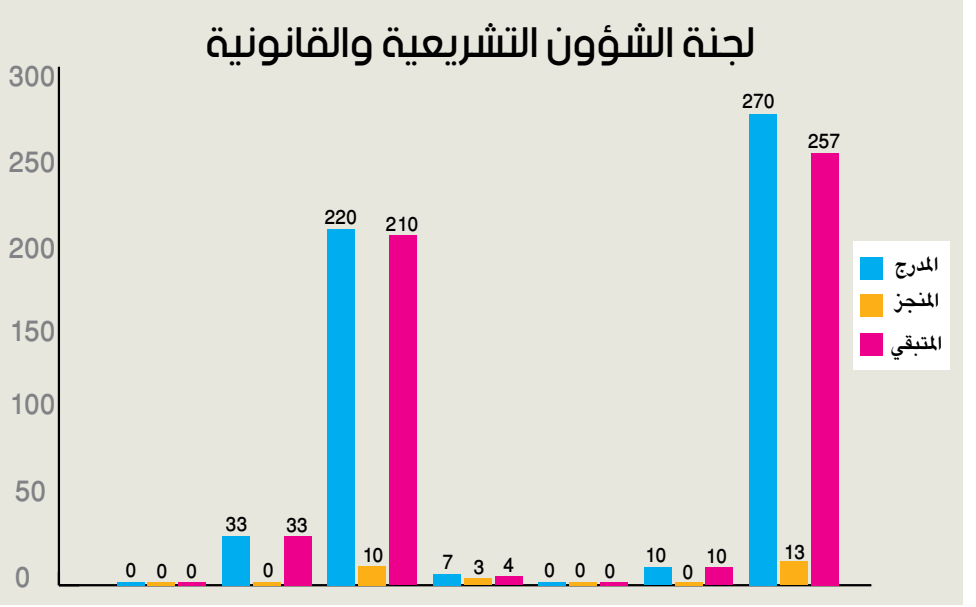

الموضوعات التي أنجزتها لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

- اقتراح بقانون بتعديل بعض مواد القانون رقم (98) لسنة 2013 في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- اقتراح بقانون في شأن تقنين دعم الدولة لخدمات الكهربات والماء والمحروقات للجهات الحكومية وموظفيها.

- اقتراح بقانون في شأن جمع التبرعات.

- اقتراح بقانون في شأن جمع التبرعات.

- اقتراح بقانون بشأن تعديل القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

- اقتراح بقانون باستبدال نص الفقرة الاولى من المادة 25 من القانون رقم 8 لسنة 2010 بشزن حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة.

- اقتراح بقانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 24 لسنة 2012 بشأن انشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والاحكام الخاصة بالكشف.

- اقتراح بقانون في شأن الهيئة العامة لمكافحة الفساد والاحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية.

- اقتراح بقانون في شأن الهيئة العامة لمكافحة الفساد والاحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية 59 مادة.

- اقتراح بقانون بتعديل المادة الثانية من القانون رقم 114 لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين.

- اقتراح برغبة بإنشاء مجمع محاكم في محافظة مبارك الكبير أسوة ببقية محافظات البلاد.

- اقتراح برغبة في حال الخلاف بين الزوجين يتم تشكيل لجنة عليا مكونة من اقارب الزوجين للنظر في الاصلاح وفي حال تعذر الاصلاح واللجوء الى الطلاق يتم الفصل في الحقوق الزوجية التي اقرها القانون الكويتي برضى الطرفين.

- اقتراح برغبة العمل على توفير كافة الامكانيات المادية والبشرية في مرفق القضاء للعمل على سرعة الفصل في القضايا وتنفيذ الاحكام تحقيقا للعدل.

اجتماعات اللجان في ديسمبر

أعدت «الدستور» تقريرا عن اجتماعات اللجان البرلمانية الدائمة والمؤقتة في شهر مارس وتبين أن 11 لجنة دائمة عقدت 32 اجتماعا استغرقت 76 ساعة كما عقدت 10 لجان مؤقتة 11 اجتماعا استغرقت 14 ساعة وتبقى على جدول أعمال اللجان المؤقتة 1499 موضوعا

تكليف التعليمية بالتحقيق في الشهادات غير المعتمدة والابتعاث والشعب الدراسية

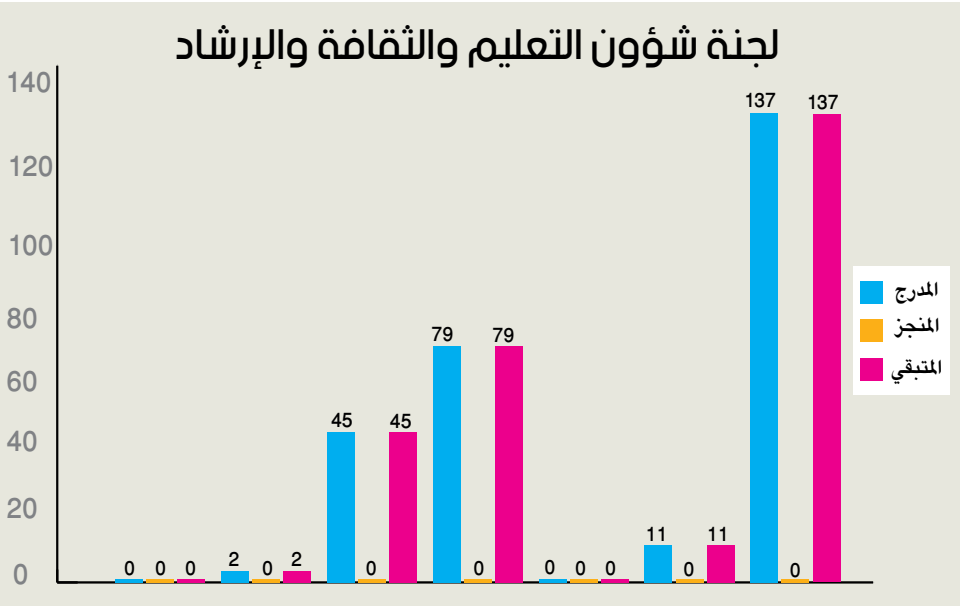

تتمة المنشور ص11

- تعديل على الاقتراح بقانون بتعديل المادة 30 من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية. محال من اللجنة الاسكانية.

التعليمية

لجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد: عقدت اللجنة 3 اجتماعات استغرقت 11 ساعة ولم تنجز تقارير وتبقى على جدول اعمالها 137 موضوعا منها:

- مشروع قانون في شأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.
- مشروع قانون بشأن تنظيم الاعلام الالكتروني.
- الاقتراح بقانون في شأن حماية النشء في الاعلام المرئي.
- الاقتراح بقانون في شأن تنظيم وظيفة المذيع بوزارة الاعلام.
- الاقتراح بقانون بشأن الدعاية الانتخابية في الاعلام المرئي والمسموع والمطبوعات والنشر.
- الاقتراح بقانون بشأن إنشاء جامعة حكومية بمحافظة مبارك الكبير او الاحمدي.
- الاقتراح بقانون في شأن حقوق الملكية الفكرية المجاورة وادارة الحقوق الجماعية.
- اقتراح بقانون في شأن تنظيم التعليم العالي.
- الاقتراح بقانون في شأن الاستعانة بالكويتيين المتقاعدين للعمل كحراس امن بالمدارس الحكومية.
- الاقتراح بقانون في شأن تنظيم التعليم العالي.
- الاقتراح بقانون في شأن تنظيم الجامعات والكليات المجتمعية والمعاهد الحكومية.
- الاقتراح بقانون في شأن تنظيم الجامعات والكليات المجتمعية والمعاهد الحكومية.
- الاقتراح بقانون في شأن اضافة مادة جديدة برقم 13 مكررا الى القانون رقم 61 لسنة 2007 بشأن الاعلام المرئي والمسموع.
- الاقتراح بقانون بانشاء الهيئة العليا للاعتماد وضمان جودة التعليم.
- الاقتراح بقانون بانشاء الهيئة العليا للاعتماد وضمان جودة التعليم.
- اقتراح بقانون بانشاء جامعة حكومية بمحافظة الجهراء.
- الاقتراح بقانون بتعديل أوضاع المدرسين المساعدين الكويتيين من حملة الدكتوراه في جامعة الكويت.
- الاقتراح بقانون بشأن تنظيم أوضاع الكويتيين حملة شهادة الدكتوراه والحاصلين عليها على نفقتهم الخاصة.
- الاقتراح بقانون بإنشاء صندوق طالب العلم.
- الاقتراح بقانون في شأن مكافأة المؤهل العلمي لمزاولي مهنة الطب البشري وطب الأسنان الكويتيين.
- الاقتراح بقانون في شأن الأحكام الخاصة بالبعثات الدراسية.
- الاقتراح بقانون بشأن إعادة تعيين هيئة التدريس السابقين بجامعة الكويت والهيئة العامة التطبيقي والتدريب الى العمل.
- الاقتراح بقانون في شأن دراسة الطلبة من فئة المقيمين بصورة غير قانونية في المدارس الحكومية.
- الاقتراح بقانون في شأن حماية المعلم.
- الاقتراح بقانون في شأن حماية المعلم.
- الاقتراح بقانون بشأن الهيئة العامة للاستطلاع وقياس الرأي العام.
- الاقتراح بقانون بشأن إنشاء مجلس للتعليم العالي والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- الاقتراح بقانون بشأن إعادة تعيين هيئة التدريس السابقين بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب الى العمل.
- الاقتراح بقانون في شأن إنشاء مركز تنمية المعلم.
- الاقتراح بقانون بإضافة بند جديد برقم 11 الى المادة رقم 21 من القانون رقم 3 لسنة 2006 في شأن المطبوعات والنشر. (مادتان)
- الاقتراح بقانون في شأن التعليم الخاص.
- الاقتراح بقانون بإنشاء الهيئة العامة لتطوير المناهج.
- رسالة واردة من رئيس مجلس الأمة بالموافقة على طلب رئيس اللجنة على مناقشة دراسة مشكلة تأخر وزارة التعليم العالي باعتماد الشهادات الدراسية للطلاب الدارسين على نفقتهم الخاصة.
- رسالة واردة من رئيس مجلس الأمة بالموافقة على طلب رئيس اللجنة على مناقشة اجراءات الوزارة لتطوير المنظومة التعليمية وتشجيع البحث العلمي وتطوير الفكر لدى الدارسين بالمراحل التعليمية المختلفة.
- رسالة واردة من رئيس مجلس الامة بالموافقة على طلب رئيس اللجنة على مناقشة الاجراءات التي تمت حتى في تنفيذ مشروعي جامعة الكويت بمنطقة الشدادية وجامعة جابر على ضوء الاحكام والقوانين الصادرة بشأنها.
- رسالة واردة من رئيس مجلس الامة بالموافقة على طلب رئيس اللجنة على مناقشة اجراءات وزارة الاعلام في توجيه السياسة الاعلامية والفكرية والثقافية ومدى اسهامها في رقي الفكر والشعور بالمواطنة.
- رسالة واردة من رئيس مجلس الامة بالموافقة على طلب رئيس اللجنة على مناقشة موضوع مشكلة الشعب الدراسية المغلقة بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

رسالة واردة من رئيس مجلس الامة بالموافقة على الطلب المقدم من بعض الاعضاء بتكليف لجنة شؤون التعليم والثقافة بدراسة موضوع الوزن النسبي الخاص بالمرحلة الثانوية (على ان تقدم اللجنة تقريرها خلال شهر من تاريخ 2014/12/3).

- رسالة واردة من رئيس مجلس الامة بالموافقة على الرسالة المقدمة من بعض الاعضاء بتكليف اللجنة بمناقشة موضوع تعديل منهج اللغة العربية والتربية الاسلامية بوزارة التربية.
- رسالة واردة من رئيس مجلس الامة بالموافقة على الاقتراح المقدم من بعض الاعضاء بشأن تفويض اللجنة التحقيق في ملفات الابتعاث والتعيين من عام 2010 الى 2015 في كل من جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب على ان تقدم تقريرها في دور الانعقاد المقبل.
- رسالة واردة من رئيس مجلس الامة بالموافقة على الطلب المقدم من رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي بإحالة ملاحظات ديوان المحاسبة المسجلة على الديوان الخدمة المدنية بالحساب الختامي للسنة 2015/2014 والمتعلقة بتطبيق نظام البعثات والاجازات الدراسية.
- رسالة واردة من رئيس مجلس الامة بالموافقة على الطلب المقدم من بعض الاعضاء بتكليف اللجنة بالتحقيق في قضية الشهادات غير المعتمدة في جميع مؤسسات الدولة لتقديم تقرير بشأنها (في موعد اقصاه ثلاثة شهور).

لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل

عقدت اللجنة اجتماعا واحدا في ديسمبر استغرق ساعة ونصف الساعة ولم تنجز تقارير وتبقى على جدول اعمالها 98 موضوعا منها:

- مشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 49 لسنة 1996 في شأن رعاية المعاقين.
- مشروع قانون في شأن تعديل المادة 57 من القانون رقم 6 لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الأهلي.
- مشروع قانون في شأن الصحة النفسية ورعاية المريض النفسي.
- مشروع قانون بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين.
- الاقتراح بقانون بشأن التأمين الصحي.
- الاقتراح بقانون بإنشاء مدينة طبية.
- الاقتراح بقانون بإنشاء مستشفى حكومي بمحافظة مبارك الكبير.
- الاقتراح بقانون بإنشاء مستشفى حكومي بمحافظة الأحمدي.
- اقتراح بقانون بشأن التأمين الصحي.

التتمة ص13

الموضوعات التي أنجزتها الخارجية

- مشروع قانون بالموافقة على الاتفاقية المعدلة للتعاون العربي في مجال تنظيم وتيسير عمليات الإغاثة.
- مشروع قانون بالموافقة على انضمام دولة الكويت الى معاهدة التعاون بشأن البراءات _PCT.
- مشروع قانون بالموافقة على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب وعلى التعديل الصادر بشأنها.
- اقتراح برغبة بإطلاق اسم الفقيد الكبير صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل على احد مرافق وزارة الخارجية أو غيرها من المرافق العامة بدولة الكويت.
- اقتراح برغبة بأن تقوم حكومة الكويت بتمويل مالي لكل من السفراء السابقين الراغبين بتدوين تاريخهم السياسي طوال فترة عملهم كسفراء حتى يكون مرجعا لكل سفير قادم وعمل ارشيف سياسي خارجي لتوثيق دور السفراء خلال فترة حياتهم العملية... الخ.
- اقتراح برغبة بوضع لائحة تنفيذية محددة بسقف زمني لا يتجاوز اسبوعين معاينة العقار ومطابقته للمعايير المعتمدة لإنجاز الشراء وتسجيله مملوكا لدولة الكويت على ان يؤخذ ذلك بعين الاعتبار في قواعد تنفيذ الميزانية من قبل وزارة المالية.

اجتماعات اللجان في ديسمبر

أعدت «الدستور» تقريرا عن اجتماعات اللجان البرلمانية الدائمة والمؤقتة في شهر مارس وتبين أن 11 لجنة دائمة عقدت 32 اجتماعا استغرقت 76 ساعة كما عقدت 10 لجان مؤقتة 11 اجتماعا استغرقت 14 ساعة وتبقى على جدول أعمال اللجان المؤقتة 1499 موضوعا

الميزانيات أكثر اللجان انعقادا في ديسمبر بـ 9 اجتماعات

تتمة المنشور ص12

- اقتراح بقانون بإنشاء مدينة طبية متكاملة.
- اقتراح بقانون في شأن إنشاء مستشفى حكومي بمحافظة مبارك الكبير.
- اقتراح بقانون بإنشاء مدينة طبية.
- اقتراح بقانون بإنشاء مدينة طبية متكاملة.
- اقتراح بقانون بإنشاء مستشفى حكومي بمدينة صباح الأحمد.
- اقتراح بقانون بشأن التأمين الصحي.
- الاقتراح بقانون في شأن حقوق المريض.
- الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 24 لسنة 1979 في شأن الجمعيات التعاونية.
- الاقتراح بقانون بتعديل الفقرة الثانية من المادة 11 من المرسوم بالقانون رقم 24 لسنة 1979 في شأن الجمعيات التعاونية.
- الاقتراح بقانون بتعديل بعض احكام المرسوم بالقانون رقم 24 لسنة 1979 في شأن الجمعيات التعاونية.
- الاقتراح بقانون بتعديل بعض احكام المرسوم بالقانون رقم 24 لسنة 1979 في شأن الجمعيات التعاونية.
- اقتراح بقانون في شأن حقوق المريض.
اقتراح بقانون في شأن المسؤولية الطبية
- الاقتراح بقانون في شأن المسؤولية الطبية.
- الاقتراح بقانون بشأن إنشاء الهيئة العامة للتعاونيات.
- الاقتراح بقانون بشأن إنشاء اللجنة الكويتية لمكافحة المنشطات.
- الاقتراح بقانون بإضافة مادتين جديدتين برقم (2 مكرر) و (2 مكرر) الى القانون رقم (1) لسنة 1999 في شأن التأمين الصحي على الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية.
- الاقتراح بقانون باستبدال نص المادة (10) من القانون رقم 24 لسنة 1962 في شأن الأندية وجمعيات النفع العام.
- الاقتراح بقانون بإنشاء مراكز الطوارئ والصدمات.
- اقتراح بقانون بشأن التأمين الصحي على المواطنين.
- الاقتراح بقانون بتأسيس شركة مساهمة كويتية باسم (الشركة الكويتية للتأمين الصحي).
- الاقتراح بقانون بشأن التأمين الصحي للمتقاعدين الكويتيين.
- اقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة للمادة (10) من القانون رقم (24) لسنة 1962 في شأن الأندية وجمعيات النفع العام.
- الاقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة الى المادة الثالثة من القانون رقم (12) لسنة 2011 في شأن المساعدات العامة.
- الاقتراح بقانون في شأن مزاولة مهنة الارشاد النفسي.
- الاقتراح بقانون في شأن إضافة مادة جديدة برقم (3 مكرر) الى القانون رقم (6) لسنة 2010 بشأن العمل في القطاع الأهلي.
- الاقتراح بقانون في شأن الصحة النفسية.
- اقتراح بقانون في شأن حقوق المريض.
- اقتراح بقانون بشأن مزاولة الارشاد النفسي.
- الاقتراح بقانون في شأن ضمان حقوق المسنين الكويتيين.
- اقتراح بقانون بتعديل المادة الثانية من المرسوم بالقانون رقم (40) لسنة 1992 في شأن تنظيم مكاتب تشغيل الخدم الخصوصيين ومن في حكمهم.
- اقتراح بقانون في شأن انتخابات الاتحادات والأندية الرياضية وجمعيات النفع العام والنقابات العمالية.
- اقتراح بقانون في شأن اللجنة الكويتية لمكافحة المنشطات.
- اقتراح بقانون بتعديل الفقرة الاولى من المادة (11) من المرسوم بقانون رقم (24) لسنة 1979 في شأن الجمعيات التعاونية.
- الاقتراح بقانون في شأن الترشيح لعضوية مجلس ادارة النادي وجمعية النفع العام والجمعية التعاونية والنقابات.
- الاقتراح بقانون بتعديل المادة 2 من القانو رقم (12) لسنة 2011 في شأن المساعدات العامة.
- الاقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة الى المادة رقم 2 من القانون رقم (12) لسنة 2011 في شأن المساعدات العامة.

لجنة الشؤون الخارجية

عقدت اللجنة اجتماعا واحدا في ديسمبر استغرق نصف الساعة وانجزت اللجنة 6 مواضيع اعدت بها 6 تقارير وتبقى على جدول اعمالها 4 مواضيع هي:
- مشروع القانون بالموافقة على اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الارهاب.
- مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية للتعاون التقني بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية البرازيل الاتحادية.
- مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية العربية السورية للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.
- اقتراح بقانون بشأن انشاء قلادة قائد الانسانية. (9 مواد)

لجنة المرافق العامة

عقدت اللجنة اجتماعا واحدا استغرق ساعة و 40 دقيقة ولم تنجز تقارير وتبقى على جدول اعمالها 34 موضوعا منها:
- مشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 5 لسنة 2005 في شأن بلدية الكويت.
- الاقتراح بقانون بتعديل نص البند (أ) من المادة الثالثة من القانون رقم 5 لسنة 2005 بشأن بلدية الكويت.
- اقتراح بقانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 5 لسنة 2005 بشأن بلدية الكويت.
- الاقتراح بقانون بإضافة المادة (35 مكررا) الى القانون رقم 5 لسنة 2005 بشأن بلدية الكويت.
- الاقتراح بقانون بشأن انشاء الهيئة العامة لمدينة الحرير وجزيرة بوبيان.
- اقتراح بقانون بإدراج بعض اسماء الناخبين الى كشوف ناخبي المجلس البلدي.
- الاقتراح بقانون بتعديل المادة 23 من القانون رقم 15 بإنشاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري.
- الاقتراح بقانون في شأن اضافة مادتين جديدتين بالارقام (26 مكررا و 26 مكررا أ) الى القانون رقم 5 لسنة 2005 في شأن بلدية الكويت.
- الاقتراح بقانون بنقل وإلغاء بعض الاختصاصات المنصوص عليها في القانون رقم 5 لسنة 2005 بشأن بلدية الكويت.
- الاقتراح بقانون بشأن تعديل المادة 2 من القانون رقم 79 لسنة 1995 في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة.
- اقتراح بقانون في شأن بلدية الكويت.
- تعديلات مقدمة من وزارة الدولة لشؤون البلدية على مشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 5 لسنة 2005 في شأن بلدية الكويت.
- كتاب من رئيس مجلس الأمة بالموافقة على الاقتراح المقدم من بعض الاعضاء بتكليف اللجنة متابعة تنفيذ التوصيات التي وافق عليها المجلس بعد الانتهاء من مناقشة الاستجواب المقدم من العضو عادل مساعد الخرافي الى وزير الاشغال العامة وزير الكهرباء والماء على ان تقدم اللجنة تقريرها خلال ثلاثة اشهر.
- شكوى رقم 207 المتعلقة بشأن المناطق غير المدرجة في انتخابات المجلس البلدي.

لجنة الميزانيات والحساب الختامي

عقدت 9 اجتماعات في ديسمبر استغرقت 30 ساعة ولم تنجز تقارير وتبقى على جدول اعمالها 69 موضوعا منها:
- الاقتراح بقانون في شأن الميزانيات في نهاية السنة المالية.
- اقتراح برغبة بأن يقرر مجلس الوزراء بتخصيص جانب من الاعتمادات المالية الممنوحة لكل محافظة لصرفها وبشكل واضح على النظافة العامة والجمال البيئي العام لمناطق المحافظة تحت اشراف ادارة لجنة معينة من سكان المحافظة يختارها المحافظ وان تخصص اعتمادات مالية كمكافأة مالية سنوية عند فوز المحافظة بجائزة افضل محافظة للنظافة العامة والجمال البيئي لمناطق المحافظة وفق منافسة تجري بين كافة المحافظات في دولة الكويت ويكون تقييم المنافسة تحت اشراف لجنة يحددها مجلس الوزراء.
- اقتراح برغبة بزيادة البند المخصص في ميزانية وزارة الصحة من قبل وزارة المالية لتطوير المباني القائمة للمستشفيات والمستوصفات وتزويدها بالاجهزة والمعدات الطبية والعلاجية وفق احدث التقنيات بما في ذلك مواقف السيارات فضلا عن زيادة عدد سيارات الاسعاف.
- اقتراح برغبة التزام الجهات الحكومية بأحكام القرارات الصادرة من مجلس الوزراء المتعلقة بتنظيم إصدار الأوامر التغييرية على تعاقدات الوزارات والمؤسسات العامة وعلى ألا تجاوز قيمة الأوامر التغييرية في أي تعاقد وأيا كان نوعه أو طبيعته (2 %) اثنين في المئة من القيمة الاجمالية للأعمال وان يكون ذلك لأسباب فنية ينص عليها في طلب اصدار الامر التغييري.
- تقرير ديوان المحاسبة عن الحالة المالية للدولة للسنة المالية 2012/2011.
- تقرير ديوان المحاسبة عن الحالة المالية للدولة للسنة المالية 2013/2012.
- تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والادارات الحكومية وحساباتها الختامية وكذلك الجهات المستقلة والجهات الملحقة للسنة المالية 2014/2013.
- تقرير ديوان المحاسبة عن الحالية المالية للدولة للسنة المالية 2014/2013.
- كتاب رئيس مجلس الامة بالموافقة على طلب رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي بإحالة تقرير ديوان المحاسبة بشأن تولي ديوان المحاسبة تكليف مؤسسة دولية متخصصة في المجال الاستثماري للقيام بتقييم شامل لإدارة أموال الاحتياطي بالهيئة العامة للاستثمار وتقدم تقرير بشأنه.

التتمة ص14

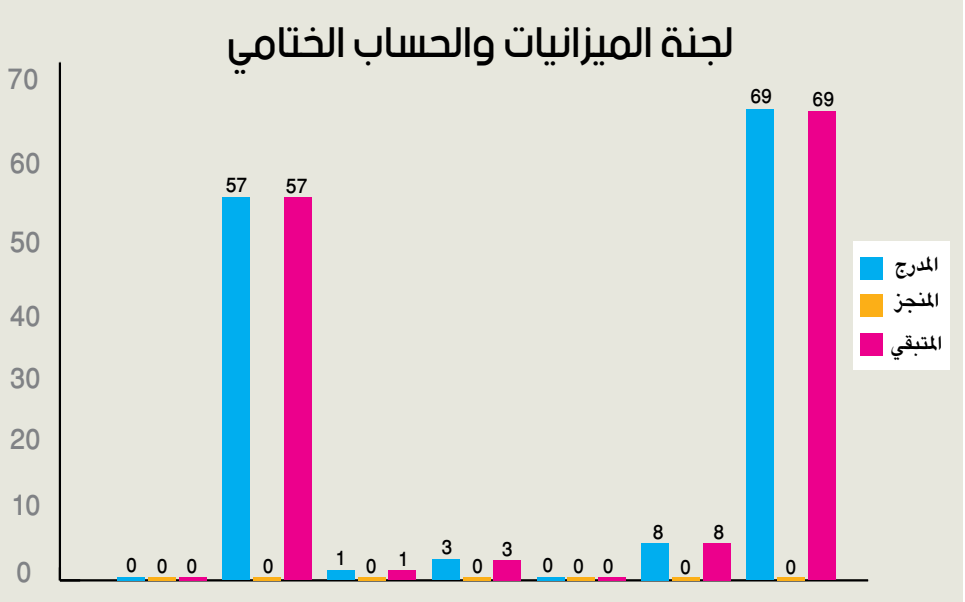

اجتماعات اللجان في ديسمبر

أعدت «الدستور» تقريرا عن اجتماعات اللجان البرلمانية الدائمة والمؤقتة في شهر مارس وتبين أن 11 لجنة دائمة عقدت 32 اجتماعا استغرقت 76 ساعة كما عقدت 10 لجان مؤقتة 11 اجتماعا استغرقت 14 ساعة وتبقى على جدول أعمال اللجان المؤقتة 1499 موضوعا

تكليف الأولويات بمناقشة تنفيذ الحكومة للقوانين الصادرة عن المجلس

تتمة المنشور ص13

- كتاب رئيس مجلس الامة بالموافقة على اقتراح مقدم من قبل جميع اعضاء المجلس بإحالة ردود الحكومة على ملاحظات ومخالفات تقارير ديوان المحاسبة عن الحسابات الختامي للسنة المالية 2014/2013.
- كتاب رئيس مجلس الامة بالموافقة على الطلب المقدم من رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي احالة الحالة المالية للدولة وملاحظات الاعضاء الى لجنة
- تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والادارات الحكومية وحساباتها الختامية وكذلك الجهات المستقلة والجهات الملحقة للسنة المالية 2015/2014.

لجنة حماية المال العام

عقدت اللجنة اجتماعين في ديسمبر استغرقا 3 ساعات لم تنجز تقارير وتبقى على جدول اعمالها 54 موضوعا منها:

- تقرير ديوان المحاسبة عن الاموال المستثمرة عن الفترة من 2014/1/1 الى 2013/6/30.
- التقرير الثاني (اكتوبر 2014) عن قضايا المال العام متضمنا رد الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية الذي اعدته اللجنة المشكلة برئاسة وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية لمتابعة قضايا الاموال العامة وإعداد التقارير عنها.
- تكليف مجلس الامة (للجنة حماية الاموال العامة بصفتها لجنة تحقيق) ببحث كل ما يتصل بعمليات تهريب وقود الديزل.
- تقرير ديوان المحاسبة عن الاموال المستثمرة عن الفترة من 2014/7/1 الى 2014/12/31.
- التقرير الاول (ابريل 2015) عن قضايا المال العام في الداخل والخارج.
- التقرير الثاني (اكتوبر 2015) عن قضايا المال العام متضمنا رد الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية.
- تقرير ديوان المحاسبة ع الاموال المستثمرة من الفترة من 2015/1/1 الى 2015/6/30.

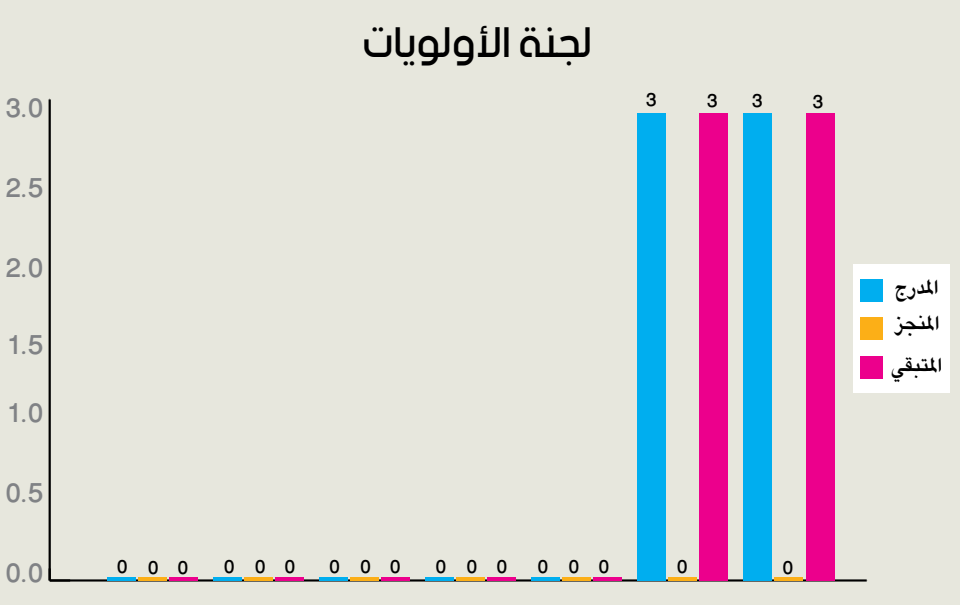

لجنة الأولويات

عقدت اللجنة 4 اجتماعات في ديسمبر استغرقت 9 ساعات ونصف الساعة ولم تنجز تقارير وتبقى على جدول اعمال الآتي:
- تحديد وترتيب الاولويات لجلسات المجلس.
- رسالة واردة من رئيس مجلس الامة بإحالة برنامج عمل الحكومة للفل التشريعي الرابع عشر للسنوات (2014/2013 - 2017/2016).
- تكليف مكتب المجلس بناء على طلب مجموعة من الاعضاء بتخصيص يومي الخميس الموافقين 3 و 17 ديسمبر كجلسات خاصة لمناقشة الحكومة حول بعض القوانين وما تم انجازه بشأنها وقد وافق مكتب المجلس.

اسم اللجنة	حركة الموضوعات الاجمالية			بيان بما تم بشأن الموضوعات المحالة إلى اللجان حسب نوع الموضوع																الاجتماعات والتقارير	
	إجمالي المتبقي من الشهر السابق	المحال خلال الشهر الحالي	اجمالي المدرج	مرسوم بقانون		مشروع قانون		اقتراح بقانون		اقتراح بقرار/ برغبة		شكوى وعريضة والتماسات		أخرى		المجموع		عدد الإجتماعات	عدد ساعات الإجتماعات	عدد التقارير
				منجز	متبقٍ	منجز	متبقٍ	منجز	متبقٍ	منجز	متبقٍ	منجز	متبقٍ	منجز	متبقٍ	منجز	متبقٍ				
العرائض والشكاوى	196	12	208	-	-	-	-	-	-	-	-	14	194	-	-	14	194	2	4	2	
الداخلية والدفاع	131	9	140	-	-	-	12	-	54	-	74	-	-	-	-	-	140	1	2	-	
المالية والاقتصادية	357	10	367	-	2	4	14	-	162	-	166	-	-	1	18	5	362	4	5.30	3	
التشريعية والقانونية	250	20	270	-	-	-	33	10	210	3	4	-	-	-	10	13	257	4	3.40	8	
التعليم والثقافة والإرشاد	125	12	137	-	-	-	2	-	45	-	79	-	-	-	11	-	137	3	10.55	-	
الصحية والاجتماعية والعمل	79	19	98	-	-	-	4	-	58	-	35	-	-	-	1	-	98	1	1.30	-	
الخارجية	8	2	10	-	-	3	3	-	1	3	-	-	-	-	-	6	4	1	-.30	6	
المرافق العامة	34	-	34	-	-	-	1	-	10	-	20	-	-	-	3	15	34	1	1.40	-	
الميزانيات والحساب الختامي	68	1	69	-	-	-	57	-	1	-	3	-	-	-	8	-	69	9	29.45	-	
حماية الأموال العامة	54	-	54	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	54	-	54	2	3.10	-	
الأولويات	1	2	3	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3	-	3	4	9.30	-	
المجموع	1303	87	1390	-	2	7	126	10	541	6	381	14	194	1	108	38	1352	32	76.10	19	

قال لتلفزيون المجلس إن هيئة الاتصالات ستضع سقفا لأسعار الخدمات الهاتفية

الأذينة: دراسة شاملة لسوق الاتصالات تحدد موقف الشبكات الجديدة

كشف المدير العام للهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات م. سالم الأذينة لتلفزيون المجلس عن عزم الهيئة القيام بعدد من الإجراءات لتنظيم سوق الاتصالات فيما يتعلق بمراجعة الأسعار والعقود التي تبرمها مع المستخدم ومدى حاجة السوق لدخول مزيد من شركات الاتصال إلى السوق المحلي مشيرا إلى أن تلك الإجراءات ستتخذ وفقا لنتائج دراسات مسحية مسبقة لسوق الاتصالات لضمان حماية حقوق جميع الأطراف.

وأثنى الأذينة على جهود أعضاء مجلس الأمة في إقرار القوانين التي تساعد الدولة على تنفيذ خططها التنموية مشيدا في هذا الصدد بقانون إنشاء هيئة الاتصالات معتبرا أنه سيقوم بدور كبير وفقا للصلاحيات التي نص عليها القانون في تنظيم سوق الاتصالات وتقنية المعلومات وفرض رقابة على السوق تحمي المستهلك.

وأشار إلى أن إجراءات عمل الهيئة تجري وفقا للمدد الزمنية التي حددها القانون حيث صدرت اللائحة التنفيذية في فترة 6 شهور أعقبها الدخول إلى المرحلة الثانية المتعلقة بالتنفيذ وقامت الهيئة بنشر إعلان عبر الصحف تطالب فيه شركات الاتصالات بتقديم بياناتها إلى الهيئة لاستكمال ملفاتها لديها.

اختصاصات

وعن اختصاصات الهيئة قال الأذينة إنها تمتد لتشمل جميع الأنشطة المرتبطة بمجالي الاتصالات وتقنية المعلومات ومن أبرز تلك الاختصاصات تنظيم قطاعي الاتصالات وتقنية المعلومات ومراقبتهما وحماية مصالح المستخدمين وتنظيم خدمات شبكات الاتصالات داخل الدولة معقبا في هذا الصدد بضرورة حصول الشبكات الجديدة على موافقة الهيئة قبل إنشائها.

وتابع أنه من الاختصاصات الرئيسية للهيئة أيضا وضع اللوائح التنفيذية والخطط الاستراتيجية للدولة في مجالي الاتصالات وتقنية المعلومات ومراقبة شركات الاتصالات وتشجيع المنافسة والاستثمار في مجالي الاتصالات وتقنية المعلومات ومنع الممارسات الضارة والاحتكار في سوق الاتصالات مؤكدا أهمية هذا السوق الذي يعتبر من أكبر الأسواق التي تدر دخلا للدولة بعد النفط كما يدخل في اختصاص الهيئة إصدار كافة أنواع التراخيص بسوق الاتصالات وتحديد الرسوم المقررة للمرخص له فضلا عن إدارة الطيف الترددي الخاص بالمرسلات الهاتفية والبث التلفزيوني والإذاعي والواي فاي لأن تلك الترددات تدخل ضمن الأمور السيادية للدولة وعليه فإن جميع استخداماته لابد من أن تكون بموافقة الهيئة وتحت إشرافها باعتبارها ممثلا للدولة كاشفا عن وجود توجه لإعادة النظر في التعريفة الخاصة باستئجار هذا التردد وذلك ضمن خطة الهيئة للارتقاء بمجال الاتصالات وتنظيم الربط البيني بين شركات الاتصال القائمة حيث إنه في الوقت الحالي يخضع الربط البيني لسياسية كل شركة على حدة وهناك بعض الشركات قد لا تقبل الربط البيني مع شبكة أخرى وهو ما يعني عدم قدرة المستخدم على التواصل مع الأرقام الهاتفية للشبكة الأخرى ومسؤولية الهيئة هنا وجود مسطرة واحدة للجميع تقوم على تحقيق مصلحة المستخدم ولن يعود قرار الربط البيني إلى شركات الاتصالات ولن يكون هناك خيار للشركات في هذا المجال وإنما سيكون تنظيمه مسؤولية هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات التي ستسعى لإعلاء مصلحة المستخدم من دون الإضرار بأي من الشركات.

قواعد تشغيلية

وأشار الأذينة إلى أن الهيئة ستعنى بوضع القواعد واللوائح التشغيلية للأجهزة اللاسلكية وأن كل الاختصاصات المتعلقة بمجالي الاتصالات وتقنية المعلومات سوف يسحب من وزارة المواصلات بينما ستؤول اختصاصات النقل لهيئة النقل ولن يبقى تحت صلاحيات الهيئة إلا قطاع البريد والذي يوجد توجه لخصخصته كاشفا عن أن وزارة المواصلات سيتم تفكيكها خلال الفترة المقبلة ولن تكون هناك وزارة للمواصلات.

وأوضح الأذينة أن صلاحيات هيئة الاتصالات ستشمل جمع المعلومات الخاصة بشركات الاتصالات القائمة وتعقب مصادر أي اتصالات على الموجات الترددية واتخاذ إجراءات بشأن المخالفين للقانون كما ستقوم الهيئة باقتراح مشروعات قوانين تنظيمية كما أنها ستكون المعنية بضمان الالتزام بالاتفاقيات الدولية ووضع الآليات اللازمة لحل الخلافات التي تنشأ بين مزودي الخدمة من خلال جهاز تحكيم يقوم بدوره تحت مظلة الهيئة ويضم ممثلا عن القضاء يرأس الجهاز كمستشار وذلك للتخفيف عن المحاكم بفض النزاعات البسيطة فيما يتم إحالة النزاعات الأخرى إلى القضاء ليفصل فيها.

وقال الأذينة إن هناك طموحا لدى مجلس إدارة الهيئة لتخليص جميع المعاملات إلكترونيا وكذلك تلقي الشكاوى للتسهيل على المراجعين والمتعاملين مع الهيئة وأن ذلك الطموح يتعلق بأن ينهي المراجع مراجعته إلكترونيا في أي وقت من دون الالتزام بأوقات عمل الهيئة أو الحاجة لمراجعتها.

تمثيل خارجي

وأضاف أن من مهام الهيئة تمثيل دولة الكويت في المؤتمرات الخارجية المتعلقة بمجالات اختصاصاتها فضلا عن تحديد وتحديث سقف أسعار وأجور خدمات الاتصالات ومراقبتها وضمان المحافظة على المنافسة وحظر البرامج والمواقع المخالفة للقانون وتوقيع العقوبات الملائمة ومنها توجيه إنذار للمخالف وإمهاله 30 يوما لإزالة المخالفة أو وقف الترخيص لمدة 3 أشهر وإزالة المخالفة على نفقة المخالف ومنها خفض مدة الترخيص وإقرار غرامة مالية بما لا يتجاوز مليون دينار للمخالفة الواحدة أو التحفظ على المعدات لحين الفصل في النزاع وللهيئة مضاعفة الغرامة مع تعدد المخالفات بينما تلتزم الهيئة بعدم إقرار أي عقوبة قبل إجراء التحقيقات وثبوت المخالفة.

م. سالم الأذينة

وفيما يتعلق بتلقي طلبات إنشاء شركات اتصالات جديدة أوضح الأذينة أنه لن ينظر في أي طلبات جديدة قبل قيام الهيئة بدراسة شاملة للسوق وتحديد مدى استيعابه دخول شركات اتصالات جديدة مشيرا إلى أن دور الهيئة لا يتعلق بحفظ حقوق المستخدم فحسب وإنما حماية حقوق شركات الاتصالات ذاتها وتابع مؤكدا أن كل هيكل قانوني قائم له كيانه في هذا المجال سيحظى بحماية من هيئة الاتصالات.

أما عن أسعار المكالمات في الكويت فكشف الأذينة عن وجود دراسة مسحية للسوق لتحديد مدى مناسبة الأسعار للخدمة المقدمة كما ستقوم الهيئة بمراجعة كافة صيغ العقود التي تبرمها الشركات مع المستخدمين لمراجعة بنودها وضمان عدم وجود ما يخل بحقوق المستخدم كما أن الهيئة ستقوم بدور رئيسي في هذا الصدد وهو اشتراط موافقتها على العروض التسويقية التي تقدمها شركات الاتصالات.

وفيما يتعلق بالهاكرز وعصابات الإنترنت أكد الأذينة خطورة هذا الجانب على مؤسسات الدولة بما له من أبعاد كثيرة وما يدخل ضمن اختصاصات الهيئة في هذا الجانب هو وضع السياسة العامة لضمان حماية معلومات الدولة ولكن العقوبات والرقابة تقوم بها وزارة الداخلية وفقا لقانون الجرائم الالكترونية.

ولفت الأذينة إلى أن استخدامات تطبيقات مثل الفايبر والواتس آب وما شابهما من تطبيقات التواصل الاجتماعي تدخل ضمن اختصاصات الهيئة مشيرا إلى أنها تكنولوجيا موجودة ومعتمدة في كل دول العالم ومن حق المواطن استخدامها أسوة بالدول الأخرى ولكن عندما تمس تلك الاستخدامات المصلحة العليا للدولة فمن حقها اتخاذ أي قرار تراه مناسبا لردع هذا الخطر وبذلك فإن من واجبات الهيئة التأكد من الاستخدامات الصحيحة لتلك التطبيقات وتنظم وتشرع وتوضع لها الآلية المطلوبة لافتا إلى ان بعض الدول لجأت إلى حظر تلك التطبيقات للحفاظ على أمنها القومي كاشفا عن أنه لا يوجد توجه لدى الدولة لإغلاق تلك التطبيقات في الوقت الحالي.

أبراج الاتصالات

وبسؤاله عن تنظيم أبراج الاتصالات أجاب الأذينة بأن الهيئة ستقوم بالتنسيق مع اللجنة الفنية في المجلس البلدي لإعداد لائحة تنظيمية لتلك الأبراج لتنظيم آلية بنائها كاشفا عن وجود خطة لإنشاء شركة مساهمة تختص بإدارة الأبراج والتخطيط لتغطية المدن الجديدة كما كشف أيضا عن نية هيئة الاتصالات بتخصيص قطاع الاتصالات الأرضية.

وأكد اهتمام الهيئة بإيجاد اكثر من طريقة للتواصل مع أصحاب الشكاوى على شركات الاتصالات من خلال تخصيص إدارة كاملة لاستقبال هذا النوع من الشكاوى عن طريق الموقع الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي.

لا يوجد توجه لدى الهيئة لإغلاق تطبيقات التواصل الاجتماعي

مليون دينار غرامة المخالفة الواحدة لقانون هيئة الاتصالات

مراجعة شاملة لأسعار خدمات الاتصالات وصيغ العقود ولا عروض تسويقية من دون موافقة الهيئة

شركة مساهمة لإدارة أبراج الاتصالات وتخصيص الاتصالات الأرضية

توجه لتفكيك وزارة المواصلات وخصخصة قطاع البريد

سفارة الكويت لدى سلوفاكيا تحتفل بالأعياد الوطنية

أقامت سفارة الكويت لدى سلوفاكيا حفل استقبال بمناسبة العيد الوطني الـ 55 لاستقلال دولة الكويت والذكرى الـ25 لتحريرها حضره عدد من كبار السياسيين والبرلمانيين السلوفاك اضافة الى رؤساء البعثات الدبلوماسية العربية والاجنبية المعتمدة لدى سلوفاكيا.

وقال سفير الكويت لدى سلوفاكيا عيسى الشمالي لكونا على هامش الحفل الذي أقيم مساء امس الاول الجمعة ان احتفالات الكويت بأعيادها الوطنية فرصة نستذكر من خلالها اروع مشاهد التلاحم والتضافر التي شهدها الشعب الكويتي في اصعب الظروف وأشد المحن التي مرت بها البلاد.

وأكد ان الشعب الكويتي اثبت خلال تلك الفترات العصيبة للعالم اجمع انه شعب يقف يدا واحدة خلف قيادته السياسية الحكيمة في السراء والضراء مما كان له بالغ الاثر في ابراز الوجه الحضاري لدولة الكويت وفرض احترام وتقدير المجتمع الدولي لوطننا.

من جانب آخر اشاد السفير الكويتي بمستوى العلاقات بين الكويت وسلوفاكيا واصفا اياها بالمتميزة.

من جهتهم هنأ رؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى سلوفاكيا دولة الكويت بأعيادها الوطنية متمنين لها دوام التقدم والازدهار.

وأعرب سياسيون وبرلمانيون وممثلو احزاب سلوفاكية عن خالص التهنئة لدولة الكويت وشعبها مؤكدين حرص بلدهم على توسيع آفاق التعاون المشترك مع دولة الكويت في مختلف المجالات.

السفير الشمالي يقطع كيكة الاحتفال بالأعياد الوطنية

الصحة: قاعدة بيانات لمرضى الأنيميا

أكدت وزارة الصحة إعداد وتحديث قاعدة بيانات وطنية لمرضى الثلاسيميا وأنيميا الدم المنجلية بالتعاون مع رابطة الثلاسيميا والانيميا المنجلية الكويتية.

وقال الوكيل المساعد لشؤون الخدمات الطبية المساندة جمال الحربي خلال افتتاح مؤتمر مستجدات أنيميا البحر المتوسط (الثلاسيميا) والأنيميا المنجلية امس برعاية وزارة الصحة ودعم من معهد الكويت للاختصاصات الطبية وبمشاركة عالمية أن تنظيم المؤتمر الذي يتضمن ندوات خاصة لتوعية المرضى وذويهم وأفراد المجتمع يعبر عن إدراك اللجنة المنظمة ورؤيتها الصائبة لأهمية المشاركة المجتمعية لدعم ورعاية المرضى ضمن إطار المسؤولية المجتمعية المشتركة عن الصحة.

من جانبها قالت رئيسة رابطة الثلاسيميا والانيميا المنجلية الكويتية المنضوية تحت إدارة الجمعية الطبية د. مها بورسلي إن المؤتمر يهدف إلى إيجاد حالة من الوعي العام بخطورة أمراض الدم الوراثية وضرورة الاهتمام بها عبر إنشاء مركز متخصص في أمراض الدم يجمع جميع الحالات.

وأشارت إلى أن في الكويت ما يقارب 500 مريض مصاب بالانيميا المنجلية ونحو 400 مريض مصاب بأنيميا البحر المتوسط (الثلاسيميا) وهم بحاجة ماسة إلى متابعات مع عيادات تخصصية مختلفة موزعة على مراكز ومستشفيات الدولة.

الهلال الأحمر توزع مساعدات لسوريين في جبل لبنان

قامت جمعية الهلال الاحمر بتوزيع مساعدات انسانية جديدة على عدد من الاسر السورية النازحة في جبل لبنان وذلك ضمن حملة اغاثية تستهدف مساعدة 30 الف نازح سوري.

وقالت عضو مجلس الادارة ورئيس اللجنة الاجتماعية في الهلال الاحمر فوزية النصار لكونا انه تم توزيع حصص غذائية ومواد تنظيف على عائلات سورية نازحة في بلدة (كترمايا) في اقليم الخروب بجبل لبنان بالتنسيق مع الصليب الاحمر اللبناني.

من جهتها اكدت عضو اللجنة الاجتماعية في الجمعية عزيزة أبل حرص الجمعية على دعم اللاجئين السوريين في الدول المجاورة لسوريا وتلبية جميع احتياجاتهم الملحة.

فريق الغوص ينتشل طن أنابيب بلاستيكية من ساحل شرق

نجح فريق الغوص في انتشال طن من الأنابيب البلاستيكية كانت جانحة في ساحل شرق وقال مسؤول العمليات البحرية في الفريق وليد الشطي لكونا إن الإزالة تمت بالتعاون مع بلدية الكويت وبدعم ورعاية شركة (ايكويت) للبتروكيماويات وكانت هذه الأنابيب الجانحة من مكونات المشاريع المنجزة في (جون الكويت) ويبلغ طول بعضها أكثر من 40 مترا مما اضطر الفريق إلى قطعها ونقلها مستغلا حالة جزر الماء لسهولة إنجاز العمل.

وذكر أن الفريق لا يتوانى في تقديم أي خدمة للبيئة الكويتية حيث ينشد حياة بحرية آمنة وسليمة مبينا أن الفريق سبق له أن انتشل مخلفات كثيرة سواء في السواحل أو الجزر أو من على الشعاب المرجانية.

اثناء ازالة الأنابيب البلاستيكية

الوفيات

- **مريم خضير يوسف العلي، زوجة: عبدالعزيز عبدالله الشطي، 62 عاما، (شيعت)**، رجال: الرميثية، ق4، ش احمد بن حنبل، ج42، م9، تلفون: 99555488، نساء: بيان، ق1، طريق 15، م30، تلفون: 99797311
- **أحمد محمد احمد الهجرس، 54 عاما، (شيع)**، رجال: عبدالله مبارك الصباح، ق1، الشارع الرئيسي، م67، تلفون: 90070037 - 99073231، نساء: عبدالله مبارك الصباح، ق5، ش510، م33، تلفون: 51610106
- **حسين سلمان طحيش العازمي، 19 عاما، (شيع)** رجال: صباح السالم، ق13، الشارع الاول، ج5، م2، تلفون: 51700054 - 99771790، نساء: صباح السالم، ق13، الشارع الاول، ج5، م4، تلفون: 96088700
- **سليمة عيسى سالم الراشد، ارملة: يعقوب يوسف محمد الربيع، 70 عاما، (شيعت)**، رجال: العمرية، ق1، ش103، م37، ديوان الربيع، تلفون: 99472486، نساء: صباح السالم، ق6، الشارع الاول، ج12م24، تلفون: 99820858
- **هنادي عبدالعزيز جاسم المسباح، 49 عاما، (شيعت)**، رجال: الشعب، ق1، ش المنامة، ديوان المسباح، تلفون: 66565155، نساء: السرة، ق2، ش1، م4
- **فاطمة علي دهراب، ارملة: علي رضا اسيري، 72 عاما، (شيعت)**، رجال: مسجد الحاج عباس ميرزا حسين، بنيد القار، تلفون: 97125355، نساء: الرميثية، ق8، ش80، م6
- **خالد علي الحسن الابراهيم، 71 عاما، (شيع)**، رجال: القادسية، ق7، ش بدر، ديوان الابراهيم، تلفون: 99684674، نساء: اليرموك، ق3، ش2، م97
- **محمود حسين حاجي طاهر عبد علي، 48 عاما، (شيع)**، حسينية سيد علي الموسوي، بنيد القار، تلفون: 66020039

إنا لله وإنا إليه راجعون

مواقيت الصلاة

الفجر	05:03	العصر	03:16
الشروق	06:22	المغرب	05:42
الظهر	12:02	العشاء	06:59

aldostoor الدستور
جريدة برلمانية يومية
تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي
رئيس التحرير
علام علي الكندري
العنوان : مجلس الأمة - الكويت شارع الخليج العربي
ص.ب 716 . الصفاة 13008 البدالة 22455422
التحرير 22454630 - 22455790 داخلي 2444 . 2170 . 2409
فاكس 22455790
التوزيع : الناشر للطباعة والنشر والتوزيع